مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (11)، العدد (2)، ص ص 551-617، (ربيع ثاني 1439هـ/ ديسمبر 2017)

الاتساع النحوي عند أبي علي الفارسي
"مفهومه وقواعده وصوره"

د. سليمان بن علي الضحيان
الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها، في كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، جامعة القصيم

ملخص البحث. البحث يتحدث عن قضية (الاتساع النحوي) عند عالم كبير من علماء اللغة العربية، وهو أبو علي الفارسي (ت 377هـ -987م)، والبحث يقع في تمهيد، ومبحثين، وخاتمة، فأما التمهيد ففيه حديث عن مفهوم (الاتساع) في اللغة العربية. وأما المبحث الأول: فهو عن مفهوم الاتساع النحوي عند أبي علي الفارسي وقواعده. وأما المبحث الثاني فهو عن صور الاتساع النحوي عند أبي علي الفارسي. وفي الخاتمة نتائج البحث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي الأمين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد شرف الله تعالى اللغة العربية بأن جعلها لغة كتابه الكريم، ولغة رسوله الأمين صلى الله عليه وسلم، وما ذلك إلا لما تتميز به من مقدرة فائقة على الدلالة على كل المعاني مع تنويع أساليب التعبير، وتحليتها بمظاهر البلاغة، وما كان ليتم ذلك لولا تفردها بمظاهر الاتساع من ترادف، وتضاد، واشتراك، ومجاز، وتضمين، وغير ذلك من مظاهر الاتساع فيها مما تحدث عنه علماء الأمة السابقون، وقد أفرد أبو الحسين الخزاز كتابا في هذا سمَّاه (التفسح في اللغة)، وشارك كثير من علماء اللغة بنصيب من الحديث عن اتساع اللغة، كلٌّ في تخصصه، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي، فقد بثَّ حديثه عن الاتساع في اللغة في كتبه المختلفة، وقد تتبعت حديثه عن ذلك[1]، وجمعته، فوجدت أنه تحدث عن الاتساع في الدلالة، وعن الاتساع في النحو، فعُنيت بحديثه عن الاتساع في النحو؛ إذ وجدته تميز بأمرين، الأمر الأول: أن في كلامه تقعيدًا لظاهرة الاتساع في النحو، والأمر الثاني: أن في كلامه تطبيقات كثيرة على ظاهرة الاتساع، وهذا ما جعلني أفرد هذا البحث للحديث عن (الاتساع النحوي عند أبي علي الفارسي).

وقد جعلت البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، فأما التمهيد فتحدثت فيه عن مفهوم الاتساع في اللغة العربية، وأما المبحث الأول فتحدثت فيه عن مفهوم الاتساع عند أبي علي الفارسي وقواعده، وأما المبحث الثاني: فتحدثت فيه عن صور الاتساع النحوي عند أبي علي الفارسي.

وقد استعملت في حديثي عن هذا الموضوع منهجين، المنهج التحليلي، وذلك بجمع ما قال أبو علي عن (الاتساع النحوي) وتحليله من خلال تبيان ما فيه من تقعيد، واستدلال، وتمثيل، وتصنيفه وفقًا لنوع

(1) قرأت جميع كتبه المطبوعة، ووجدت حديثه عن الاتساع في كتبه: (الحجة للقراء السبعة، والإيضاح العضدي، والإغفال، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب، والمسائل البصريات، والحلبيات، والعسكريات).

الاتساع ومظاهره، وأما المنهج المقارن فبمقارنة حديث أبي علي بحديث غيره من العلماء مع تبيان الراجح من تقعيدهم.

التمهيد: مفهوم الاتساع في اللغة العربية

الاتِّسَاع، والسِّعَة، والوِسْع ضد الضيق، جاء في لسان العرب: "السِّعَةُ: نَقِيضُ الضِّيق، وَقَدْ وَسِعَه يَسَعُه ويَسِعُه سَعةً...، ووسُع – بِالضَّمّ - وَسَاعَةً، فَهُوَ وَسِيعٌ. وشيءٌ وَسِيعٌ وأَسِيعٌ: واسِعٌ"(2)، و(الاتِّسَاع) مصدر (اتَّسَع) مطاوع (وَسَّعَ)، وجاء في القاموس المحيط: "وسَّعَهُ توسِيْعًا...، فاتَّسَعَ، واسْتَوْسَعَ"(3).

فدلالة الكلمة في اللغة – كما ترى – ضد الضيق، وأما معناها في اصطلاح العلماء فسأرجئ الكلام عنه بعد الحديث عن تاريخ استعمال المصطلح.

وقد استعمل العلماء أكثر من مصطلح للتعبير عن ظاهرة (الاتساع)، فبالإضافة لمصطلح (الاتساع) نجد لديهم مصطلح (التَّوَسُع)(4)، و(السِّعَة)(5)، واستعمل أبو الحسين الخزاز النحوي مصطلح (التَّفَسُح)، وجعله عنوانا لكتابه (التَّفَسُح في اللغة)، واستعمله من بعده ابن جني(6).

وقد يستعملون مصطلحات أخرى للدلالة على الظاهرة، وهي مصطلحات لا تشترك مع (الاتساع) بالحذر اللغوي، لكنها تفيد معناه، كمصطلح (المسامحة) (7)، ومصطلح (التصرف)(8).

---

(2) لسان العرب: 392/8 مادة (وسع).

(3) القاموس المحيط: 771/1، مادة (وسع).

(4) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 199/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 244/2.

(5) انظر: الكتاب لسيبويه: 176/1، والتعليقة على كتاب سيبويه: 73/1.

(6) انظر: الخصائص: 321/3.

(7) انظر: الخصائص: 374/1، 435/2.

(8) انظر: الخصائص 36/1، 57، المفصل: 482،مغني اللبيب: 863

وقد تفرد أبو الحسين الخزاز (ت 325هـ) بتأليف كتاب عن الاتساع ، وهو كتابه (التَّفَسُح في اللغة).

وأما من خصص بابا أو أكثر للحديث عن الاتساع فهم قلة من العلماء، منهم سيبويه، حيث عقد بابا بعنوان: (باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى لاتَّساعِهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)[9]، وقد خصصه للاتساع بالحذف، كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وحذف حرف الجر ووصول الفعل للمجرور ونصبه، وعقد بابين آخرين للاتساع من دون حذف دون أن ينص في ترجمة الباب على لفظ (الاتساع)، حيث عقد بابا لنصب الظرف على أنه مفعول به[10] ، وبابا للاتساع بالمصدر بجعله مفعولا به، فيرتفع نائبًا للفاعل إذا أُسند الفعل المبني للمجهول إليه[11] .

وسار على نهجه ابن السراج، فعقد بابا بعنوان (الاتساع)، تحدث فيه عن الاتساع بالحذف[12] .

ومن بعده عقد ابن جني بابا بعنوان (باب في شجاعة العربية) [13]، وتحدث فيه عن مظاهر الاتساع من الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى، فهو عن (الاتساع) وإن لم يسمه بذلك.

والعالم الرابع الذي خصص بابا للاتساع ابن عصفور، فقد عقد له بابا في المقرب بعنوان: (باب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به)[14].

والعالم الخامس جلال الدين السيوطي، حيث وضع له بابا في ألفيته (المطالع السعيدة) بعنوان: (المنصوب على التوسع)[15]، وعقد له – أيضًا- مبحثًا في كتابه (الأشباه والنظائر) [16].

---

(9) كتاب سيبويه: 211/1.

(10) انظر: الكتاب لسيبويه: 175/1.

(11) انظر: الكتاب: 228/1.

(12) انظر: الأصول لابن السراج: 2/ 255.

(13) انظر: الخصائص: 362/2.

(14) انظر: المقرب: 138/1.

وقد خصص له ابن هشام الأنصاري قاعدة من القواعد التي ذكرها في الباب الثامن من كتابه المغني، وهي القاعدة التاسعة: أنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما [17].

هؤلاء العلماء هم من خصصوا له عنوانا أو بابا أو أكثر، وأما غيرهم من النحويين واللغويين والبلاغيين فجاء حديثهم ضمن أبواب أخرى، كلٌّ في تخصصه.

وقد نصَّ السيوطي - وهو من عاش في منتصف القرن التاسع وبداية القرن العاشر، وكان ذا اطلاع واسع على التراث النحوي - على قلة من عقد له بابا، قال: "وأنا أُشبِعُ القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة"[18].

ومع حديث العلماء عن الاتساع إلا أنهم لم يضعوا له تعريفًا، ومن تتبعي لحديثهم عنه اتضح لي أن الاتساع له مفهوم عام، ومفهوم نحوي خاص، فأما المفهوم العام فهو: خروج باللفظ المفرد، أو التركيب من حيث الدلالة الوضعية، وخروج بالتركيب النحوي عن وضعه الأصلي من حيث ترتيب الجملة، وتمام أجزائها، وخروج بحروف اللفظ عن أصل وضعها بالقلب أو النقل أو نوع الحركة.

فالجامع المشترك بين مظاهر الاتساع بمفهومه العام بكل مستوياته (لغة، وبلاغة، وصرفًا، ونحوًا) هو (الخروج عن الأصل).

ومحصل هذا المفهوم أن الاتساع بمعناه العام يكون في المستويين الدلالي والبلاغي بتغير المعنى، وفي المستوى الصرفي يكون باستعمال بنية مكان أخرى كاستعمال المصدر مكان اسم المفعول، أو تغير حروف الكلمة بالقلب أو نقل الحركة، وفي المستوى النحوي بتغيير ترتيب الجملة مع بقاء الإعراب كما هو، وغيرها من خروج الجملة عن الأصل التي وضعت عليه، وهو بهذا المعنى يشمل كل مظاهر اللغة،

---

(15) انظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة: 433/1.

(16) الأشباه والنظائر: 31/1.

(17) انظر: مغني اللبيب: 909.

(18) الأشباه والنظائر: 31/1، وقال نحو ذلك في: المطالع السعيدة في شرح الفريدة:433/1.

ولعل التطبيقات التي ذكرها أبو الحسين الخزاز (ت 325هـ) في كتابه (التفسح في اللغة) تشهد لهذا المفهوم العام للاتساع، ففي كتابه (التفسح في اللغة) بسط الكلام على مظاهر التوسع في اللغة، ويتضح من تنظيره أنه يرى أن الاتساع يشمل كل مجالات اللغة، فقد فجعل من الاتساع في مجال الدلالة اللغوي (الترادف)[19]، و(التضاد) [20]، و(المشترك)[21].

وفي المجال البلاغي جعل من الاتساع: (التوكيد)[22]، و(خروج الكلام عن مقتضى الظاهر)[23]، و(الالتفات)[24]، و(التشبيه)[25]، و(المجاز)[26]، و(الاستعارة)[27]، و(الكناية)[28].

وفي المجال الصوتي جعل من الاتساع: (الإمالة)[29]، و(الاتباع في الحركة)[30]، و(الإبدال في الحروف)[31].

و(الاجتزاء من حرف المد)[32].وفي المجال الصرفي جعل من الاتساع: (زيادة حروف الكلمة)[33]، و(القلب المكاني)[34]، و(التحويل بين الصيغ)[35].

---

(19) انظر: التفسح في اللغة:150.

(20) انظر: التفسح في الغة:230.

(21) انظر: التفسح : 200، 201، 245.

(22) انظر: التفسح في اللغة: 194.

(23) انظر: التفسح في اللغة: 181، 182، 234، 235.

(24) انظر: التفسح في اللغة: 228-229.

(25) انظر: التفسح في اللغة: 208.

(26) انظر: التفسح في اللغة: 29، 150 – 151، 152، 209، 254.

(27) انظر: التفسح في اللغة: 219.

(28) انظر: التفسح في اللغة: 186.

(29) انظر: التفسح في اللغة: 145.

(30) انظر: التفسح في اللغة: 269 – 270.

(31) انظر: التفسح في اللغة: 24- 25، 79، 147، 235.

(32) انظر: التفسح في اللغة: 158.

(33) انظر: التفسح في اللغة: 103،32، 150، 190.

وفي المجال النحوي جعل من الاتساع (الحذف)[36]، و(الاستغناء)[37]، و(الحمل على المعنى)[38]، و(التقديم والتأخير)[39]، و(الفصل بين المتلازمين)[40].

فأنت ترى في صنيع أبي الحسين تصديقا لما ذكرته في مفهوم الاتساع العام، فكل تلك المظاهر التي ذكرها أبو الحسين تندرج في علة واحدة، وهي الخروج عن الأصل، أو الخروج عن معتاد اللغة.

ويؤيد هذا صنيع العلماء، فقد وجدناهم يصفون بعض المظاهر التي ذكرها أبو الحسين بأنها اتساع، فابن جني جعل الحذف, والزيادة, والتقديم, والتأخير, والحمل على المعنى من الاتساع، حيث تحدث عنها بأنها من شجاعة العربية، وختم الباب بقوله: "وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"[41]، وجعل تقديم الخبر على المبتدأ من الاتساع[42]، وجعل الإبدال في حروف العلة من الاتساع، قال: "(الندَاوَة)...، الواو فيه بدل من ياء، وأصله (نَدَاية) لما ذكرنا من الإمالة في (النَّدَى) ولكن الياء قلبت واوًا لضرب من التوسع"[43].

---

(34) انظر: التفسح في اللغة: 267، 268 – 269.

(35) انظر: التفسح في اللغة: 216 – 217، 218، 219.

(36) انظر: التفسح في اللغة: 222، 274.

(37) انظر: التفسح في اللغة: 277.

(38) انظر: التفسح في اللغة: 210.

(39) انظر: التفسح في اللغة: 208، 270.

(40) انظر: التفسح في اللغة: 284.

(41) الخصائص: 477/2.

(42) انظر: اللمع: 30.

(43)سر صناعة الإعراب:2/ 273

ونجد الاتساع مرادفًا للمجاز عند بعض العلماء، فابن جني يجعله قسمًا من أقسام المجاز، قال: "إنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة, وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه"[44].

وكذلك عند عبد القاهر الجرجاني، حيث يقول: "إن صور المعاني لا تتغير بنقلها من لفظ إلى لفظ حتى يكون هناك اتساع ومجاز، وحتى لا يراد من الألفاظ ظواهر ما وضعت له في اللغة، ولكن يشار بمعانيها إلى معان أُخر"[45].

فالاتساع عنده يعني مخالفة ظاهر اللفظ معناه، وفي موضع آخر يقول: "اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين: قسم تُعزَى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يُعزَى ذلك منه إلى النظم، فالقسم الأول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر "[46].

ومثلهما ابن الأثير، فقد ذهب إلى أن الاتساع ضرب من ضروب المجاز، فهو يقول: "إن المجاز ينقسم إلى قسمين: توسع في الكلام ، وتشبيه"[47] ، وصنع مثلهم ابن مالك، حيث قال: "من ضروب المجاز التوسع"[48] .

ونص ابن هشام الخضراوي على أنَّ التضمين من الاتساع، قال: "وقد جعل الأئمة هذا من التضمين وهو نوع من الاتساع لا يقاس؛ وذلك أن الفعل قد يُتأول فيه معنى ما يقاربه، فيعدُّونه تعديتَهُ"[49].

والثعالبي يرى أن الاستعارة والكناية والإتباع من الاتساع[50]

---

(44) الخصائص: 244/2.

(45) دلائل الإعجاز:265

(46) المصدر السابق:429-430.

(47) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:71/2.

(48) شرح التسهيل لابن مالك: 253/2.

(49) تمهيد القواعد: 2916/6.

(50) انظر: فقه اللغة: 222، 254، 264.

وابن كمال باشا يرى الاتساع يكون في الألفاظ، وفي المعاني[51]، وجعل من الاتساع في الألفاظ إجراء الاسم مجرى الصفة[52]، ومن الاتساع في المعاني التضمين[53].

وكل هذه المظاهر التي نص العلماء على أنها اتساع من تقديم وتأخير، وحذف، ومجاز، واستعارة، وكناية، وإتباع، يجمعها خروجها عن الأصل، أو معتاد اللغة، وهو الاتساع باللغة بمفهومه العام.

ومع أن بعض النحويين نصَّ على أن من الاتساع في النحو التقديم والتأخير والحذف مطلقًا إلا أن المتدبر للاتساع في النحو يجد غالبية النحويين يقصرونه على بعض الأبواب النحوية، و"يكاد يكون مقصورًا على الاتساع في الظروف...، والنصب بنزع الخافض، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلا منه، وحذف الصفة وإقامة الصفة بدلا منه"[54]، والاتساع بالمصدر برفعه نائبا عن الفاعل.

وهذا ما سميته سابقًا بالمفهوم النحوي الخاص للاتساع، فهو يشارك الاتساع بمفهومه العام في خروجه عن الأصل، ويشهد لهذا قول المبرد، وهو يتحدث عن الظروف: "اعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء، فتقول: يومُ الجمعةِ قمتُهُ، في موضع: قمتُ فيهِ، والفرسخُ سرتُهُ، ومكانُكُمْ جلستُهُ. وإنما هذا اتساع، والأصل ما بدأنا به[55]؛ لأنها مفعول فيها، وليست مفعولا بها"[56]، فهنا نصَّ على أن الاتساع خروج عن الأصل.

لكنه يختلف عن الاتساع بمفهومه العام - ومنه الاتساع النحوي بمفهومه العام - بتغير الإعراب، وهذا ما يلحظ على هذه الأبواب النحوية التي قصر معظم النحويين مصطلح الاتساع عليها ، فالقاسم

---

(51) رسالة في التوسعات في كلام العرب: ل 2 (أ)

(52) رسالة في التوسعات في كلام العرب: ل1 (أ).

(53) رسالة في التوسعات في كلام العرب: ل1 (أ).

(54)مفهوم الاتساع وضوابطه ص371، ضمن مجلة جامعة الإمام عدد (29) محرم 1421هـ.

(55) أي: نصب الظرف على أنه مفعول فيه.

(56) المقتضب: 330/4.

المشترك بينها هو تغير الإعراب مع ثبات المعنى، فالتوسع بالظرف في نحو قولك: اليوم صمْتُهُ، لم يغير معنى الظرف مع تغير إعرابه، وقد نص الرضي على الإجماع في هذا، قال: "وقد اتفقوا على أن معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء"[57].

بخلاف إطلاق لفظ الاتساع على تقديم المفعول على الفاعل، فإن التقديم لم يغير لا المعنى ولا الإعراب بل اقتصر الأمر على تغير ترتيب الجملة، ولا يخرم هذا إلا ترك عدِّ (قلب الإعراب) من الاتساع النحوي كما حصر صوره السيوطي في الأشباه والنظائر[58]، ويمكن الخروج من هذا بأن (القلب في الإعراب) عدَّه بعض العلماء من الشاذ[59]، وبعضهم عدَّه ضرورة[60]، والاتساع جائر في النثر والشعر.

(57) شرح الكافية للرضي: 502/1

(58) الأشباه والنظائر: 31/1، وانظر – أيضًا – المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي نفسه: 433/1.

(59) انظر: الأصول: 364/3

(60) انظر: شرح الكتاب للسيرافي: 239/1

المبحث الأول: مفهوم الاتساع عند أبي علي الفارسي وقواعده

المطلب الأول: مفهوم الاتساع عند أبي علي الفارسي

حديث أبي علي الفارسي عن (الاتساع) يتضح منه أنه يشمل الاتساع بمفهوميه اللذين ذكرتهما في التمهيد، فهو استعمل الاتساع بمفهومه العام، وهو (خروج باللفظ المفرد، أو التركيب من حيث الدلالة الوضعية، وخروج بالتركيب النحوي عن وضعه الأصلي من حيث ترتيب الجملة، وتمام أجزائها عن أصل الوضع الذي وضعته عليه العرب)، فمما خرَّجه على الاتساع في الدلالة ذكره أن (المجاز) اتساع في اللغة، قال في قوله تعالى: چچ چچ [الفتح/ 29]: "أبو عبيدة: الساق: حاملة الشجرة...، وإذا كان الساق حامل الشجرة فاستعماله في الزّرع اتساع واستعارة"(61).

وقال وهو يتحدث عن تخريج قول: (مررت برجلٍ خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكون)، وكيف أعمل (أفعل) في حال تقدمت عليه، وأن قوله (خير منك) أقيم المضاف مقام المضاف إليه، والأصل (خير من أحوالك)، قال عن ذلك " وقد حمل في هذا الباب أشياء على الاتساع والمجاز"(62)

وذكره – أيضًا - أن (الاستعارة) اتساع ، قال وهو يتحدث عن قضية لغوية: "فإن قلت: فقد قال:

..... **فليْتَ بأنَّهُ في جَوفِ عكْم**(63)

والمعنى لا يكون في جوف العكم، إنما يكون العين. قيل: هذا اتساع، وإنما أراد: فليته كان مطويًا لم ينشر"(64) .

---

(61) الحجة للقراء السبعة: 205/6.

(62) المسائل الحلبيات: 182.

(63) من الوافر، وهو عجر بيت، صدره : نَدِمْتُ عَلى لسَانٍ كانَ مِنِّي، وهو للحطيئة في ديوانه: 122، وهو له في: تخليص الشواهد: 292، وخزانة الأدب: 153/4، وهو بلا نسبة في: المسائل الحلبيات: 260، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: 83، والتذييل والتكميل: 156/5، وارتشاف الضرب: 1286/3.

(64) شرح الأبيات المشكلة: 242.

ومما خرَّج على الاتساع النحوي بمفهومه العام بعض التراكيب التي تحدث عنها، من ذلك: الاتساع بالحمل على المعنى، والاتساع بمجيء (أو) بمعنى الواو.

وأما (الاتساع النحوي بمفهومه الخاص) فقد نصَّ على ما سبق أن ذكرته في مفهومه، وهو عدم تغير المعنى مع تغير الإعراب، حيث علَّلَ منع الاتساع بـ(المفعول له) بتغير المعنى فيه، وأما الظرف فإن المعنى يبقى مع تغير الإعراب، قال: "الظرف يُتسع فيه بأن يُنصبَ نصْبَ المفعول به، فإذا نُصبَ نصْبَهُ أقيم مقام الفاعل كما يقام المفعول به مقامه، ولا يخرج في المعنى عن أن يكون ظرفاً.

ألا ترى أنك إذا قلت: سِيرَ فرْسَخَانِ، أو سِيرَ يومُ الجمعةِ، علمت أنهما في المعنى ظرفان متسع فيهما ...، وليس كذلك المفعول له؛ لأنك متى أقمته مُقامَ الفاعل، خرج عن أن يكون مفعولًا له، ولم يكن عليه دلالة؛ لأنه إنما يُعلمُ كونه مفعولًا له متى كان فضلة بعد الفاعل، يُقدَّرُ وصول الفعل إليه باللام.

وهذا المعنى يبطله كونه نائب فاعل، وينافيه، فلو قلت: أُتِيَ الإكرامُ، لم يُفهم عنك أنك أتيت أمرًا من أجل الإكرام، بل يُفهمُ أنه فُعِلَ نفسُ الإكرام لا شيء غيرهُ من أجله. فلما كان كذلك لم يجز إقامته مقام الفاعل، ولم يصح ذلك فيه"[65].

ومن مظاهر الاتساع النحوي بمفهومه الخاص التي ذكرها: الاتساع بالظرف، والاتساع بالمصدر، والاتساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه، و الاتساع بحذف حرف الجر.

المطلب الثاني: من قواعد الاتساع عند الفارسي

بقراءة كلام أبي علي عن الاتساع النحوي أمكنني أن أستخلص بعض القواعد التي يجب أن تراعي في الاتساع النحوي، وهي:

القاعدة الأولى: لا اتساع من دون أصل

(65) المسائل البصريات: 1/229 -230

قرر أبو علي هذه القاعدة خلال حديثه عن الاتساع في تعدية الفعل، حيث قال: "وهذا التَّوسُّع إنما وقع في الظرف، فأمّا الأسماء التي هي غير ظُروفٍ فلا تتعدى إليها الأفعالُ غيرُ المتعدية على أنها مفعولٌ بها كما تتعدّى إلى الظروف على أنّها مفعول بها[66]، فيُشْبِهُ[67] الفعل الذي لا يتَعَدّى إلى مفعولٍ - إذا[68] تُوسُّعُ فيه - ما يتعدى إلى مفعولٍ، ويُشبِه ما يتعدى إلى مفعول - إذا تُوسِّعَ فيه - ما يتعدّى إلى مفعولَينِ، وما يتعدى إلى مَفْعولَينِ - إذا تُوسِّعَ فيه - ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولِينَ، فأما الذي يتعدى إلى ثلاثةِ مفعولِينَ فلا يجوزُ أن ينتصب فيه الظرف نصب المفعول به؛ لأنه ليس فعلٌ يتعدّى إلى أربعة مفعولِينَ بهم، فيُشبِهُ قولك: (اليومَ أعْلَمْتُهُ زيدًا عَمْرًا منطلقًا)، فتصحيحُها: (اليومَ أُعْلِمْتُ فيه)"[69].

وقال أيضًا: "فإن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولِينَ لم يجزْ أن يتَّسع في الظرف فتنصبه نصب المفعول به، نحو: أعلمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس اليومَ، ألا ترى أنك لو اتسعت في الظرف هنا فنصبته نصبَ المفعول به لصار الفعل متعدِّيًا إلى أربعة مفعولٍ بهم، وهذا يمتنع لخروجه عن الأصول؛ إذ ليس في الأفعال ما يتعدَّى إلى أربعة مفعولِينَ بهم، وإنما نهاية ما يتعدَّى إليه الفعل من المفعول بهم ثلاثة، فلما كان الاتساع في هذا يؤدي إلى الخروج عن الأصول، ويصير إلى ما لا نظير له، ولا مثل، لم يَجُزْ"[70].

وهذه المسألة خلافية بين العلماء، والخلاف فيها فرع عن النظرة للاتساع هل هو تأسيس حكم جديد فيحتاج إلى أصل يُقاس عليه، أو هو من باب المجاز، فلا يحتاج لأصل يقاس عليه؟

---

(66) كتبها المحقق (فيها)، وأعتقد صحة ما أثبت.

(67) كتبها المحقق (فتسميةُ)، وهذا ما جعل النص غير مفهوم، وأعتقد أن الصحيح ما ذكرته اعتمادا على ما ذكره بعد ذلك من شبه الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين.

(68) كتبها المحقق (إما). وهذا ما جعل النص غير مفهوم، وأعتقد أن الصحيح ما ذكرته.

(69) التعليقة: 1/119-120.

(70) الإغفال: 2/65 -66.

وقد جزم ابن خروف بنسبة الجواز إلى سيبويه[71]، وقال أبو حيان: "وهو ظاهر كلام سيبويه"[72].

وسيبويه ليس له رأي صريح في هذا، وإنما نُسب إليه هذا القول استنباطا من حديثه عن الأفعال الناصبة لثلاثة مفْعُولِينَ حيث قال: "واعلم أنَّ هذه الأفعال إذا انتهتْ إلى ما ذكرت لك من المفعولِينَ فلم يكن بعد ذلك متعدَّى، تَعدَّتْ إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدَّى الفاعل، وذلك قولك: أعْطَى عبدُ الله زيدًا المالَ إعطاءً حميلاً، وسرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ، لا تَجعله ظرفًا، ولكن كما تقول: يا سارِقَ الليلةِ زيدًا الثوب، لم تجعلها ظرفاً.

وتقول: أعملتُ هذا زيدًا قائمًا العلمَ اليقينَ إعلاماً...، لأنّها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يَتَعدّى"[73]، فنص سيبويه - كما ترى - يحتمل أنه يرى الجواز؛ لأنه قال: "تَعدَّتْ إلى جميع ما يتعدّى إليه الفعلُ الذي لا يتعدَّى الفاعل"، ومن المتفق عليه أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل ينصب الظرف على أنه مفعول به اتساعا.

ويحتمل أنه يرى المنع؛ لأنه حينما مثَّل للفعل المتعدي إلى فعل واحد مثَّل لنصبه الظرف على التوسع، وحينما مثَّل للفعل الذي يتعدى لثلاثة اقتصر على التمثيل لنصبه المفعول المطلق بعد استيفاء المفعولين الثلاثة.

وقد اكتفى السيرافي في شرحه لكلام سيبويه هذا بقوله: "أراد أنّ الفعل الذي يتعدى إلى مفعول أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة، يتعدَّى بعد تعدِّيه إلى المفعول أو المفعولين أو الثلاثة إلى الظرف من الزمان والمكان، والحال، والمصدر"[74].

وقال أبو حيان في شرح كلام سيبويه: "يريد سيبويه أنها- وإن وصلت إلى غاية التعدي- فلا يمنعها ذلك من أن تتعدى اتساعاً لما تعدى

---

(71) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: 246/2، والتذييل: 92/8.

(72) التذييل: 92/8.

(73) الكتاب: 41/1.

(74) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 286/1.

إليه اللازم والمتعدي لواحد ولاثنين في الاتساع من نصب الظرف والمصدر نصب المفعولية"[75] .

والذي أرجحه أن سيبويه يرى المنع، وذلك أن ابن السراج تحدث عن المسألة، واختار المنع، وقال عن إجازته: "وأجازه بعض الناس"[76]، ولا شك أنه لو كان سيبويه لصرَّح باسمه كما هي عادته.

ونُسب هذا القول للأخفش[77]، وهو ظاهر كلام السيرافي[78]، واختاره ابن خروف[79] وأبو حيان[80]، ونسبه السيوطي للجمهور[81].

وحجة ابن خروف وأبي حيان أن هذا الاتساع مجاز، فلا يحتاج لأصل يقاس عليه، قال ابن خروف: "أجاز سيبويه نصب الظرف مفعولا به بالمتعدي إلى ثلاثة، وإنما قاسه، ولم يقس النقل، لأن النقل فيه نصب الفاعل، ولا ينصب الفاعل إلا تشبيها بما ثبت أصله في الكلام، كما نصب الفاعل في (حسنٌ الوجهَ)، تشبيها بـ (ضاربٌ زيدًا).

ونصب الظرف على الاتساع ليس فيه تغيير عما كان عليه، وجميعه مجاز في متعد لواحد وأكثر. والنقل كله حقيقة، فاقتُصِر فيه على السماع، بخلاف نصب الظرف على الاتساع؛ فإنه مجاز فلا معنى لمراعاة التعدي وغير التعدي فيه"[82].

---

(75) التذييل: 93/8

(76) الأصول في النحو: 196/1.

(77) شرح الكافية للرضي: 502/1 – 503.

(78) انظر: شرح كتاب سيبويه:285/1.

(79) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: 246/2.

(80) انظر التذييل والتكميل: 93/8.

(81) انظر: الأشباه والنظائر: 36/1.

(82) شرح التسهيل لابن مالك: 246/2.

ونسب أبو حيان هذا القول للجمهور[83]، لكن هذه النسبة لا تسلَّم له؛ فالرضي قال عن تجويز ذلك: "وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة فلم يجوِّزه إلا الاخفش"[84].

وأما منع التوسع في ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين كما هو رأي أبي علي الفارسي، فقد نُسِب للمبرد[85]، وقال به ابن السرَّاج[86]، واختاره ابن مالك[87]، ويحي العلوي، وقال عن التوسع بالتعدي إلى ثلاثة: "ولم ينطقوا به"[88] يقصد العرب، وقال ابن عصفور عنه المنع: إنه قول أكثر النحاة[89].

ودليل هذا الرأي عبَّر عنه أبو علي بقوله: "يؤدي إلى الخروج عن الأصول، ويصير إلى ما لا نظير له، ولا مثل"[90] ، وقال الرضي: "يخرج إلى غير أصل؛ إذ ليس معنا متعد إلى أكثر من ثلاثة"[91].

وبسط ابن مالك دليل المنع بقوله: "جواز تعدي ذي ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبَّهًا دون مشبَّهٍ به؛ لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان لم يعدم أصلا يحمل عليه بخلاف نصبه ما له ثلاثة، فإنه يلزم منه فرع لا أصل له، ومشبَّهٌ دون مشبَّهٍ به، فوجب منعه. ولأن جواز ذلك في باب (أعْلَمَ) مرتب على ما سمع من إقامة الظرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه، ومقام ما يقع به إخبار عنه وإضافة

---

(83) انظر: التذييل والتكميل: 93/8، ولم أجده في كتب ابن عصفور.

(84) شرح الكافية للرضي: 1/ 503.

(85) انظر: التذييل والتكميل: 93/8.

(86) انظر: الأصول: 196/1.

(87) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: 246/2:

(88) المحصل في كشف أسرار المفصل: 1/ 39 (ب).

(89) انظر: التذييل والتكميل: 93/8.

(90) الإغفال: 65/2 -66.

(91) شرح الكافية للرضي: 1/ 503.

إليه، ولم يُسمع من ذلك شيء في باب (أَعْلَمَ)، فلا يحكم فيه بجواز ذلك المجاز لعدم سماع ما يرتب عليه"[92].

وقد انفرد ابن عصفور بمنع التوسع في ما تعدى إلى اثنين أو ثلاثة، قال: "ولا يتسع في الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلا غير متعد، أو متعديا إلى واحد، أو ما عمل عمله أو كان من جنس ما ينصب المفعول"[93].

وحجته في هذا أن (أَعْلَمَ وأَرَى) منقولان من (عَلِمَ ورَأَى)، وما عداهما مما يتعدى إلى ثلاثة محمول عليهما، ومضمَّن معنييهما، فإذا كان ما يتعدى إلى ثلاثة فرعًا كله فلا يحمل عليه غيره؛ لأن الحمل لا بد أن يكون على الأصول لا على الفروع، وأما من جهة السماع فإنه لم يسمع في ما يتعدى لاثنين وثلاثة[94].

والراجح هو جواز التوسع في التعدية لواحد واثنين دون التعدية إلى ثلاثة؛ إذ إن التوسع في الفعل المتعدي إلى ثلاثة لنصب الظرف على أنه مفعول به على التوسع يفضي إلى عدم النظير.

وأما احتجاج ابن عصفور بأن التوسع في المتعدي إلى اثنين لم يسمع فإن باب التوسع في الظرف يكفي فيه أن يوجد ما يشابهه، وهذا حاصل بوجود فعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

القاعدة الثانية: لا يتوارد على موضع واحد اتساعان فأكثر

الاتساع خلاف الأصل في التراكيب، فإذا تُوُسِّع في موضع فقد فارق الأصل، ثم إذا تُوسِّع فيه مرة أخرى فقد أُنهك، وابتعد عن الأصل كثيرًا، وهذا ما تأباه قواعد اللغة، وقد أعمل أبو علي هذه القاعدة في (أنْ) المخففة من الثقيلة، حيث قال: "وأمّا قراءة نافع (أنْ غَضِبَ اللهُ)[95] [النور/ 9] فإنّ (أنْ) فيه المخفّفة من الثقيلة، وأهل العربية يستقبحون أن تلي الفعل حتى يُفصَل بينها وبين الفعل بشيء، ويقولون: استقبحوا أن

(92) شرح التسهيل لابن مالك: 246/2.

(93) المقرب: 146/1.

(94) انظر:التذييل والتكميل: 93/8.

(95) انظر نسبتها لنافع في: السبعة في القراءات: 282، والتيسير في القراءات السبع: 108.

تحذف، ويحذف ما تعمل فيه، وأن تلي ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما، فتجتمع هذه الاتساعات فيها، فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء لم يستقبحوا ذلك كقوله: (عَلِمَأَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى) [المزمل/ 20]، و(أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) [طه/ 89] و:علِمْتُ أَنْ قد قامَ. وإذا فُصِل بشيء من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلي ما لم يكن حكمها أن تليه"[96].

(96) الحجة للقراء السبعة: 315/5.

القاعدة الثالثة: لا يُتّوسَّع في المتوسَّع فيه

إذا تُوُسِّعَ في أمر كالظرف مثلا، ونصب على أنه مفعول به توسعا، فإن الوظيفة النحوية التي اكتسبها يظل فيها فرعا؛ لأنه لا أصالة له فيها، والفرع لا يعامل معاملة الأصل، ولهذا فلا يجوز أن يتوسع فيه كما لو كان أصلا؛ لأنه ليس في قوة الأصل وتمكنه، وهكذا كل ما تُوُسِّع فيه فهو فرع، لا يجوز أن يعامل معاملة الأصل الذي لم يُتوسَّع فيه.

ومن تطبيقات هذه القاعدة عند أبي علي:

– جاء في المسائل البصريات لأبي علي: "وقد أنشد أبو عمر عن أبي زيد:

إنْ تبخَلِي يا جُمْلُ أو تعتَلِّي ... أو تُصْبِحِي في الظاعِنِ المولِّي[97]

وفسره أبو عمر: الظاعنينَ.

[م][98]: قلت له إذا حَسُنَ أن تكون (اللام) للجمع في (الظاعنين)، ودالة على الجمع فيه على قوليهما[99]، فلِمَ لا يحسُنُ ذلك فيها في (الظاعنِ) مع إفراد (ظَاعِنِ) كما جاز (كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ) [البقرة/ 17]؟

قال[100]: الفرق بينهما أن ذلك في (الذي) اتساع، وأنه لم يخْلُ من دليل يدل عليه ملفوظ به. ألا ترى أنه قال: (فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ)، وقال:

وَإِن الَّذِي حانت بفلج دِمَاؤُهُمْ.....[101]

(97) البيت من الرجز، ولم ينسب لقائل، وهو في: الأصول في النحو: 452/3، والمسائل الحلبيات: 175، والمسائل العسكريات:106، وسفر السعادة: 724/2، والتذييل والتكميل: 85/10.

(98) قال محقق الكتاب: "جاء على الهامش ما يلي: (ح: علامة الميم أبو يعقوب الماوردي)".

(99) المقصود المازني وابن السراج.

(100) القائل أبو علي الفارسي.

و(اللام)[102] محمولة على (الذي) اتساعًا، فلا يحتمل من الاتساع ما يحتمله الأصل. ألا ترى أن حملها على (الذي) اتساع فيها حتى قال أبو عثمان: ليست بمعنى (الذي) ، ولكنها دالة على (الذي) ، وتوالى الاتساعات مرفوض.

وإذا لم يحسن أن تجعل بمنزلة (الذي) في هذا، فأن لا تحسن أن تجعل بمنزلة (الذي) فيه مع تعريها من دليل يدل عليه أولى؛ لأن (الذي) لا يسوغ ذلك فيها متعرية من دليل يدل عليه. وينبغي أن يكون جعل اللام للجنس على قول أبي بكر أجوز منه على قول أبي عثمان"[103]قال أبو الحسن الأخفش "ولا تقول: اليومُ القتالُ إياهُ، على الاتساع في قولك: القتالُ في يومٍ، قال: ولم تقله العرب، ولو قالته قلنا: جائز، ولم يجز هذا؛ لأنك لا تتسع فيما قد اتسعت فيه" وقد فسَّرَ أبو علي الفارسي قول الأخفش هذا بقوله: "يعني لا تتسع اتساعين...، أي: اتسعت بحذف الفعل؛ لأنك إذا قلت: (القتالُ فيه) أردت ثابت فيه، فلما اتسعت بحذف (ثابت) لم تتسع بإجراء الظرف مع هذا المحذوف المتسع فيه بحذفه مجرى المفعول"[104].

وقد علل ابن السراج بهذه القاعدة منع إقامة المفعول له والمفعول معه نائبين عن الفاعل؛ إذ يرى أن حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر, ولكنه حذف منهما توسعًا، فلا يتوسع فيهما بعد ذلك فينوبان عن الفاعل[105]. ويرى الرضي أن المفعول له هو المفعول به تُوُسع فيه

---

(101) شطر بيت من الطويل، عجزه : هُمْ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ مالِكِ، نسب إلى أشهب بن رميلة في كتاب سيبويه: 186/1، والمقتضب: 146/4، وهو بلا نسبة في: نتائج الفكر للسهيلي: 139، والمفصل للزمخشري: 184، و شرح التسهيل لابن مالك: 192/1 ، والمغني: 256.

(102) أي في كلمة (الظاعن) في البيت الأول.

(103) المسائل البصريات: 739/2 -740.

(104) المسائل البصريات: 505/1.

(105) انظر: الأصول في النحو: 212/1.

فأسقط حرف الجر منه[106] ، وإذا كان كذلك فلا شك أنه لا يجوز أن يتوسع فيه مرة أخرى فيرفع نائبًا للفاعل.

وبناء على هذه القاعدة – أيضًا - اختلف النحويون في التوسع بالظرف مع (كان)، فعلى القول بعمل (كان) في الظرف إلا أنه لا يتوسع به معها، قال أبو حيان: "فالذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز التوسع في الظرف معها، وإنما قلنا ذلك؛ لأنه يكثر المجاز فيها؛ لأنها إنما رفعت المبتدأ، ونصبت الخبر تشبيهًا لها بالفعل المتعدي إلى واحد، فعملها بالتشبيه هو مجاز، فإذا نصبت الظرف على طريق الأتساع فهو مجاز أيضاً، فيكثر المجاز، فيمنع منه"[107].

لكن يشكل على هذا أن أبا علي نفسه قرر اتساعا آخر في المتسع فيه، حيث قال في قوله تعالى: (مالِكِ يومِ الدين) [الفاتحة/3]: "واعلم أن الإضافة إلى (يومِ الدينِ) في كلتا القراءتين[108] من باب: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ[109]، اتسع في الظرف فنُصِب نصْبَ المفعول به، ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدّ، وليس إضافة اسم الفاعل هاهنا إلى اليوم كإضافة المصدر إلى الساعة في قوله: (وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) [الزخرف/ 85]؛ لأن الساعة مفعول بها على الحقيقة، وليس على أن جعل الظرف مفعولا به على السعة، ألا ترى أن الظرف إذا جعل مفعولا على السعة فمعناه متّسعا فيه معنى الظرف؟"[110].

فالظرف اتسع فيه أولا بأن نُصِبَ نصْبَ المفعول به ثم اتسع فيه مرة أخرى بالإضافة إليه.

ويخرَّج كلام أبي علي هنا على أنه من مقتضيات إضافة الظرف أن يتوسع فيه فينصب على الظرفية ليكون اسمًا يجوز إضافته، قال أبو

---

(106) شرح الكافية للرضي: 503/1.

(107) التذييل والتكميل: 96/8.

(108) قرأ عاصم والكسائي(مالك يوم الدين) ، و قرأ بقية السبعة (ملك يوم الدين)، انظر: السبعة في القراءات: 7 – 8، والتيسير في القراءات: 15.

(109) انظر القول في كتاب سيبويه: 41/1.

(110) الحجة للقراء السبعة: 230/1.

حيان عن رفع الظرف نائبا للفاعل: "بناؤه ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به"[111]، وحكى ناظر الجيش الإجماع على ذلك، حيث قال: "لا يضاف إلى الظرف وهو باق على الظرفية، بل إنما يضاف إليه بعد التوسع فيه، وهذا كالمجمع عليه عند النحاة"[112].

لكن ما يشكل حقًا في تقعيد أبي علي الفارسي أننا وجدنا تقريرًا آخر له يقتضي التوسع في ما تُوسِّع فيه، حيث ذكر في تخريج قراءة (بمَا عَاقَدْتُمْ)[113] [المائدة/ 89] وجهين، منهما قوله: "ويحتمل أن يراد بـ (عَاقَدْتُمْ): فَاعَلْتَ الذي يقتضي فاعلين فصاعدًا، كأنه يؤاخذكم بما عاقدتم عليه اليمين. ولما كان (عَاقَدَ) في المعنى قريبا من (عَاهَدَ) عُدِّيَ بـ (على) كما يُعدّى (عَاهَدَ) بها، قال: (وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ) [الفتح/ 10]...، واتسع فيه، وحذف الجار فوصل الفعل إلى المفعول، ثمّ حذف من الصلة الضمير الذي كان يعود إلى الموصول، كما حذف من قوله: (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) [الحجر/ 94]...، فالتقدير: يؤاخذكم بالذي عاقدتم عليه، ثمّ عاقدتموه الأيمان فحذف الراجع"[114].

ففي هذا التخريج منه للقراءة ذكر أولا تضمين الفعل (عَاقَد) معنى (عَاهَد)، والتضمين ضرب من الاتساع، فالجملة على هذا أصلها: (عاقدتم عليه الأيمانَ) ثم بعد هذا توسَّعَ في هذا الفعل المتوسَّع فيه بتعديته إلى المفعول بحذف الجار توسعًا، فأصبحت الجملة (عاقدتموه الأيمان)، ثم توسع ثالثا بحذف المفعول به، وهو الضمير الذي يعود على الاسم الموصول، فأصبحت الجملة بعد ذلك (عاقدتم الأيمانَ).

القاعدة الرابعة: الاتساع في الفرع أقل من الاتساع في الأصل

من أصول نظرية العامل في النحو (الأصل) و(الفرع)، وقد عُنِيَ النحويون بتبيان أهمية (الأصل)، وأنه مقدم على (الفرع)؛ لأنه "لا

---

(111) المرجع السابق: 83/8.

(112) تمهيد القواعد: 2034/4.

(113) وهي قراءة ابن ذكوان، انظر: التيسير في القراءات السبع: 75.

(114) الحجة للقراء السبعة: 252/3 – 253.

يحصل الفرع إلا بعد الأصل"[115] ، ومن تعبيراتهم في تبيان أهمية الأصل: "لا بدّ أن يكون الفرع أنقص من الأصل، ولا يجوز أن يساويه"[116]، و"شأن الفُروعِ أن تَنْحَطَّ عن الأُصولِ"[117] وقد قعَّد ابن جني في موضوع الاتساع أنَ: "للأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع"[118].

ويستنتج من تقرير أبي علي أنه يرى أن الفرع لا يتسع به كما يتسع بالأصل، قال أبو علي رادا على من حمل الغشاوة في الأعين على الختم عليها مستدلا بقوله تعالى: (أُولئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلى قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصارِهِمْ) [النحل/ 108]، فـ(طبع) في المعنى كـ (ختم)، وقد حملت الأبصار على (طبع) فكذلك تحمل على ختم، قال أبو علي: "لا يحسن ذلك؛ لأنّك تفصل بين حرف العطف والمعطوف به، وهذا عندنا إنّما يجوز في الشعر، ولا يختلفون أنّ ذلك في المعطوف على المجرور قبيح، والمنصوب والمرفوع بمنزلته في القياس، ألا ترى أنّ حرف العطف في المجرور ليس هو الجار، إنّما هو يشرك فيه، وكذلك في المرفوع والمنصوب ليس هو الرافع ولا الناصب، إنّما يشرك فيهما.

فإنّما قبح الفصل فيهما؛ لأنّ ما يقوم مقامهما لا يتّسع فيه الاتساع الذي في الأصل، ألا ترى أنهم لم يتّسعوا في (إنّ) وأخواتها اتساعهم في الفعل، ولم يتّسع في الظروف، ولا في الأسماء المسمّى بها الأفعال اتساعهم في الفعل، ولا في الصفات المشبّهة بأسماء الفاعلين اتّساعهم في أسماء الفاعلين، ولا في عشرين اتّساعهم في ضاربين وحسنين، فكذلك لا يُتَّسع في حرف العطف الذي يشرك فيما يعطف عليه اتّساعهم في نفس المعطوف عليه"[119].

---

(115) شرح الكافية للرضي: 457/3.

(116) شرح التصريف للثمانيني 546.

(117) التبيين في مذاهب النحويين:336، وانظر: شرح المفصل: 492/4.

(118) الخصائص: 48/3.

(119) الحجة للقراء السبعة: 310/1.

المبحث الثاني: من صور الاتساع عند الفارسي

أولا: الاتساع بالظرف

الظرف هو أكثر الوظائف النحوية اتساعًا، قال ابن السراج عن الاتساع بالظرف: "وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به"[120]، وقال ابن جني: "الظرف يجوز فيه من الاتساع ما لا يجوز في غيره"[121] ، وعلل ابن عصفور الاتساع بالظروف بقوله: "العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها. والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات أنَّ كلَّ كلام لا بد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدَّر، ألا ترى أنّك إذا قلت: قام زيدٌ، فلا بد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره"[122].

والرضي يرى أن الظرف في أصل وضعه متوسع فيه؛ إذ الأصل فيه وجود الجار فأسقط، ونصب على الظرفية، قال: "والذي أرى أن جميع الظروف متوسع فيها، فقولك: خرجتُ يومَ الجمعةِ، كان في الأصل: خرجتُ في يومِ الجمعةِ، كان (يوم الجمعة) مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر، ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ، والمعنى على ما كان عليه"[123].

ويلخص السيوطي صور التوسع بالظرف بقوله: "يجوز التوسع في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفًا؛ إذ يلزم من التوسع كونه يسند إليه، ويضاف إليه"[124]، والإسناد الذي يشير إليه السيوطي هو مجيء الظرف فاعلا ونائبًا عن الفاعل ومبتدأ، ويلحق به أن يكون مسندًا

---

(120) الأصول في النحو: 255/2.

(121) الخصائص:22/2.

(122) شرح الجمل لابن عصفور: 440/1.

(123) شرح الكافية للرضي: 503/1.

(124) الأشباه والنظائر: 33/1.

إلى المبتدأ فيكون خبرًا، والإضافة إليه تتضمن مجيئه مفعولا به على السعة؛ لأنه لا يضاف إلا بعد أن يتوسع فيه فينصب على أنه مفعول.

ويرى أبو علي أن الظرف إذا توسع فيه بأن جعل مفعولا به على السعة أو نائب فاعل أو مبتدأ أو غيرها من الوظائف النحوية فإن معناه يظل ظرفًا، قال في تعليل منع رفع المفعول له على أنه نائب فاعل: "فإن قلت: فهلا أجزت ذلك اتساعًا كما أجزت ذلك في الظرف، وإن كانت اللام معه مرادة كما لم يمتنع إرادة (في) ونحوه في الظرف أن يقام مقام الفاعل إذا اتسع فيه، فحذف حرف الظرف منه، وجعل كالمفعول به في تعدي الفعل إليه على حد تعديه إلى المفعول به؟

قيل: الظرف يُتسع فيه بأن يُنصبَ نصْبَ المفعول به، فإذا نُصبَ نصْبَهُ أقيم مقام الفاعل كما يقام المفعول به مقامه، ولا يخرج في المعنى عن أن يكون ظرفاً.

ألا ترى أنك إذا قلت: سِيرَ فرْسَخَانِ، أو سِيرَ يومُ الجمعةِ، علمت أنهما في المعنى ظرفان متسع فيهما ...، وليس كذلك المفعول له؛ لأنك متى أقمته مُقامَ الفاعل، خرج عن أن يكون مفعولًا له، ولم يكن عليه دلالة؛ لأنه إنما يُعلمُ كونه مفعولًا له متى كان فضلة بعد الفاعل يُقدَّرُ وصول الفعل إليه باللام.

وهذا المعنى يبطله كونه نائب فاعل، وينافيه، فلو قلت: أُتِيَ الإكرامُ، لم يُفهم عنك أنك أتيت أمرًا من أجل الإكرام، بل يُفهمُ أنه فُعِل نفسُ الإكرام لا شيء غيرهُ من أجله. فلما كان كذلك لم يجز إقامته مقام الفاعل ولم يصح ذلك فيه"[125].

وبقاء الظرفية مع تغير الوظيفة النحوية إلى المفعول به اتساعا يظهر أثره في معنى الكلام، ففي إعراب كلمة (الشهر) من قوله تعالى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) [البقرة/ 185]، نص أبو علي على أنها ظرف من حيث المعنى - وإن أعربت مفعولا به على الاتساع - وليست بمفعول به واقع عليها فعل الفاعل، حيث قال: "فـ (الشهر) ينتصب على أنّه ظرف، وليس بمفعول به، يدلك على ذلك

(125) المسائل البصريات: 1/229 -230.

أنه لا يخلو من أن يكون ظرفا أو مفعولا به، فلو كان مفعولا به للزم الصيامُ المسافرَ، كما لزم المقيمَ من حيث شهد المسافرُ الشهرَ شهادة المقيم إيّاه، فلمَّا لم يلزم المسافر علمت أن المعنى: فمن شَهِدَ منكمْ المصرَ في الشهر، ولم يكن (الشَّهْرَ) مفعولا به في الآية، كما كان يكون مفعولا به لو قلت: أحببت شهر رمضان.

فإن قلت: فإذا كان الشهر في قوله: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ) ظرفا، ولم يكن مفعولا به، فكيف جاء ضميره متصلا في قوله: (فَلْيَصُمْهُ)، وهلّا دلّ ذلك على أنه مفعول به؟

قيل: لا يدلُّ ذلك على ما ذكرته؛ لأن الاتساع إنّما وقع فيه بعد أن استعمل ظرفا، وذلك سائغ، ويدلّ على أنّ: (شَهِدَ) متعد إلى مفعول قوله:

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمًا وعَامِرًا .....[126]

وما قرره أبو علي هنا متفق عليه بين النحويين، فمعنى الظرف يظل فيه، وقد نص الرضي على الإجماع في هذا، قال: "وقد اتفقوا على أن معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء"[127]، ومع الإقرار ببقاء معنى الظرفية فيه إجماعا إلا أنه يرد سؤال: هل معنى الظرفية في المتوسع فيه وغير المتوسع فيه سواء؟

يظهر من كلام أبي علي أن الاتساع في معنى الظرفية في الظرف المتسع فيه والظرف غير المتسع فيه واحد لا تغير فيه مطلقا، قال: "الظرف إذا جعل مفعولا على السعة فمعناه متّسعا فيه معنى الظرف؟"[128].

وقد تبع الخوارزمي أبا علي في هذا، حيث قال: "فإن سألت: هل بين الظرف متسعًا فيه وبينه غير متسعٍ فيه فرق من حيث المعنى؟

---

(126) الحجة للقراء السبعة: 135/1، صدر البيت من الطويل، عجزه: قليلٍ سِوىَ الطَّعْنِ النَّهالِ نَوافِلُهْ، نسب لرجل من بني عامر في : الكتاب: 178/1،وشرح المفصل: 134/1، وبلا نسبة في المقتضب: 105/3، و331/4، وعلل النحو: 282، ومغني اللبيب: 654.

(127) شرح الكافية للرضي: 502/1

(128) الحجة للقراء السبعة: 230/1.

أجبتُ: لا فرق فيه بين الحالين. نصَّ عليه الشيخ أبو علي في كتابه الموسوم بـ (الحجة)"[129] .

وقد حكم يحي العلوي على رأي أبي علي والخوازمي بالفساد؛ لأنه يَـرُدُّ ما في الاتساع من المجاز، وهو مما يفيد بلاغة اللفظ، وأيضًا فإن وجود الاختلاف في اللفظ في وجود الحرف في أحدهما وعدمه في الآخر تستلزم الاختلاف في المعنى[130].

ويرى ابن كيسان أن قولك: يومُ الجمعةِ صمتُهُ، أي: أنك اعتمده بالصوم، ولم تصم غيره، وقولك: صمتُ فيه، يحتمل أن يكون صمتَ فيه وفي غيره[131].

وكل الوظائف النحوية التي يتوسع إليها الظرف كانت حاضرة في تقعيد أبي علي وتطبيقه، وإليك تبيانها:

1- نصب الظرف على أنه مفعول به اتساعًا.

يستعمل أبو علي الفارسي في نصب الظرف على أنه مفعول به اتساعا مصطلحين، فيعبر عنه تارة بأنه (مفعول به على الاتساع أو السعة)، ويعبر عنه تارة أخرى بـ (الشبيه بالمفعول به)، وقد استعمل المصطلحين في إعراب لفظة واحدة في حديثه عنها، قال في إعراب (أَيَّاماً) من قوله: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيامُ كَما كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ [البقرة/ 183]: "يجوز فيها وجهان: أحدهما: أن ينصب على الظرف. الآخر: أن ينتصب انتصاب المفعول به على السعة"[132]، وقال عنها أيضًا: "العامل في (أَيَّامًا)يصلح

(129) التخمير: 404/1.

(130) انظر: المحصل في كشف أسرار المفصل: 1/ 39 (ب).

(131) انظر: التذييل والتكميل: 99/8.

(132) الإغفال: 63/2.

أن يكون أحد شيئين: يجوز أن يكون ظرفًا لـ (كُتِبَ)، فتنصبه بالظرف، وتتسع فتشبهه بالمفعول"[133].

وحسب تتبع واستقصاء د. مؤمن غنام فإن أول من استعمل مصطلح (المشبه بالمفعول) للظرف المنصوب على التوسع هو أبو علي الفارسي[134].

وصورة الظرف منصوبا على الظرفية الزمانية أو المكانية وصورته منصوبا على أنه مفعول به على السعة عند أبي علي الفارسي واحدة، والفارق بينهما تقدير حرف (في) في حالة نصبه على الظرفية، ويظهر الفرق حين الكناية عنه بضمير، قال أبو علي: "واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يُتَّسعَ فيها فتنصب نصب المفعول به، فإن كنيت عنه وهو ظرف قلت: الذي سرتُ فيه يومُ الجمعة، وإن كنيت عنه وقد اتسعت فيه، ونصبته نصب المفعول به قلت: الذي سرتُهُ يومُ الجمعة"[135].

وقال في موضع آخر: "صورة ما يَنْتَصِبُ على أنه ظرف من هذه الأسماء كصورة ما ينتصِبُ منها على أنه مفعولٌ به[136]، إلا أن الذي يَنفصِلُ به كل واحدٍ من صاحبه موضعُ الكنايةِ، فلو قُلت: (صُمْتُ يومًا) فنصبتهُ نصبَ المفعول لَقُلْتَ إذا كنَيت عنه: (صُمْتُهُ).ولو كنيت عنه وقد جعَلْتَهُ ظرفًا لقلت: (صُمْتُ فيه)"[137].

والتقرير نفسه سبق أن أورده ابن السراج، حيث قال: "وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون اسمًا, وأن يكون ظرفًا فلك أن تنصبه نصب المفعول على السعة تقول: قمت اليوم وقعدت الليلة فتنصبه نصب

---

(133) المرجع السابق: 67/2، وتكلم عليها – أيضا – ونص على أنها اتساع في الحجة للقراء السبعة: 121/1-123.

(134) انظر: الظرف المشبهة بالمفعول به ،بحث منشور في مجلة جامعة القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، 18، عدد 37 ص355.

(135) الإيضاح: 183 - 184

(136) كتبها المحقق (مفعولا فيه)، والصحيح (مفعولا به)؛ وذلك أن أبا علي ذكر أن الظرف في مثل: صمت يومَ الخميس، لك أن تعربه على أنه ظرف، ولك أن تعربه على أنه مفعول به على السعة.

(137) التعليقة: 119/1-120.

(زيد) إذا قلت: ضربت زيدًا، ويتبين لك هذا في الكناية أنك إذا قلت: قمتُ اليومَ، فتنصبه نصب المفعول على السعة، فإذا كنيت عنه قلت: قمتُهُ، وإذا نصبته نصب الظروف قلت: قمتُ فيه"[138].

وقد علل ناظر الجيش نصب الظرف على أنه مفعول به توسعًا بقوله: "إذا ثبت أن من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتوسع فاعلا ومفعولا به ومضافا إليه على معنى الفاعلية والمفعولية، لزم من ذلك جواز الحكم عليه في حال النصب بأنه مفعول به"[139].

ومن نماذج نصب الظرف على أنه مفعول به على الاتساع عند أبي علي ما يلي:

- قال سيبويه : "وضُرِبَ عبدُ الله اليومين اللذين تَعْلَمُ. لا تجعله ظرفًا"، فشرحه أبو علي بقوله: "لو جُعِل بَدَل اليوم وما أشبهه اسمٌ غير الظرف لم يَجُز كما جاز في الظرف، وإنما جاز فيه؛ لأن الفعل كان يتعدى إليه وهو ظرف فوقع الاتساع في تقدير انتصابه على أنه مفعول به"[140].

- ذكر أبو علي في قوله تعالى: (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ) [الأنعام/ 124]. أنَّ (حيثُ) لا يجوز أن يكون ظرفا؛ "لأنّ المعنى يصير: أعلم في هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله بأنّه أعلم في مواضع أو أوقات، كما تقول: زيد أعلم في مكان كذا منه في مكان كذا، أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون العامل (أعلم) هذه، وإذا لم يجز أن يكون إيّاه كان فعلا يدلُّ عليه (أعلم)، وإذا لم يجز أن يكون (حيثُ) ظرفا لما ذكرناه، كان اسما، وكان انتصابه انتصاب المفعول به

---

(138) الأصول في النحو: 193/1 – 194، وقال مثل ذلك السيرافي، انظر: شرح الكتاب للسيرافي: 61/3.

(139) تمهيد القواعد: 2029/4.

(140) التعليقة: 74/1، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: 260/1 – 261.

على الاتساع كما يكون ذلك في (كم) و(متى) ونحوهما، ويقوّي ذلك دخول الجار عليها"[141].وقال أبو علي: "قول الشاعر:

حَمِيَتْ عليه الدِّرْعُ حتَّى وَجْهُهُ ... منْ حَرِّها يومَ الكرِيهَةِ أَسْفَعُ[142]

فإن جعلت (يومَ الكريهة) ظرفا لـ (أسفع) لم ينتصب انتصاب المفعول به، وإن جعلته منتصبا بالمصدر جاز فيه ما جاز في قوله: (وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ) [الأعراف/ 8] من الانتصاب على الظّرف، على أنه مفعول به على الاتّساع؛ ألا ترى أن الفعل المتعدّي كالفعل غير المتعدي في جواز نصب الظرف بعده نصب المفعول به؟ فكذلك مصادرهما، وكذلك إن جعلت قوله: (يومَ الكريهة)، ظرفا لـ (حميت)"[143].

-وقال أبو علي عن الضمير في كلمة (وافقتْهُ) في قول الشاعر:

فكرتْ تَبتغيهِ فَوَافَقَتْهُ ... علَى دَمِه وَمَصْرَعِهِ السِّبَاعَا[144]

"يجوز أن تكون الهاءُ للمكان، اتَّسع، فحذف الجارَّ، كأنَّ الأصل: كان وافقَ الولدَ في مكرّه، أي في مكان كروهِ، أو زمانه. فإذا أمكن في الضَّمير من (وافقتْهُ) هذا، جاز أن يكون السِّباعُ مفعولًا لهذا الفعلِ الظاهرِ، دونَ فعل أخرَ مضمرٍ، كما لو ذكرتَ المصدرَ، أو اسمَ الزَّمان، واسمَ المكان، فعدَّيته إلى أحدِ ذلك، أو إلى جميعه، كان السِّباعُ مفعولَ الظاهر"[145].

---

(141) الحجة للقراء السبعة: 125/1 -126، وانظر: شرح التسهيل: 69/3، ومغني اللبيب: 689.

(142) البيت من الكامل، قائله أبو ذؤيب الهذلي، وهو في ديوانه: 55، وهو له في المفضليات:78 ، والجمل للزجاجي: 206 – 207، وديوان الهذليين: 16/1.

(143) الحجة للقراء السبعة: 130/1 – 131، وانظر: الجمل للزجاجي: 206 – 207.

(144) البيت من الوافر، وهو للقطامي في ديوانه: 31، وهو له في: الكتاب: 58/1، والأصول في النحو: 474/3، وهو بلا نسبه في: الخصائص: 426/2، وشرح الجمل لابن عصفور: 220/1.

(145) شرح الأبيات المشكلة: 501، وانظر الكلام عن البيت في مراجع تخريجه السابقة.

2- الاتساع بمجيء الظرف مضافا إليه.

قال عن هذا : "وهذا الاتساع كثير واسع في الظروف"(146)، ويرى أن الظرف لا يضاف إليه حتى يخرج عن الظرفية ويكون مفعولا به على السعة، فيضاف إليه حينئذ، فهو حين الإضافة إليه ليس ظرفًا؛ لأنه لو بقي على ظرفيته لكان بمعنى (في)، وهذا ما يمنع الإضافة، قال في قوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [سبأ/ 33]: "الإضافة إليهما تدل على خروجهما من الظرف، ووجه الدلالة فيهما أنه لا يخلو هذان الاسمان في حال الإضافة إليهما من أن يكونا ظرفين كحالهما قبل الإضافة إليهما، أو اسمين غير ظرفين، فلا يجوز أن يكونا ظرفين مع الإضافة إليهما؛ لأنهما لو كانا كذلك لكان تقدير حرف العطف يمنع الإضافة، ألا ترى أنه إذا كان ظرفا كان الحرف مرادًا ومقدَّرًا معه بدلالة ردِّهم إياه في موضع الضمير، فإذا كان الحرف مرادًا ومقدرًا معه منع الإضافة، وإذا منع الإضافة كان ظرفًا غير اسم، فمتى وقعت الإضافة إلى هذه الأسماء المستعملة ظروفًا أخرجتها الإضافة عن ذلك، وأدخلها في حيز الأسماء"(147).

وقال - أيضًا - عن الإضافة إلى الظرف: "وإذا أضفت إلى شيء منه فقلت: يا سائرَ اليومِ، ويا ضاربَ اليومِ، لم يكن إلا اسمًا، وخرج بالإضافة إليه أن يكون ظرفًا؛ لأنها إذا كانت ظرفًا كانت (في) مرادة فيها ومقدرة معها بدلالة ظهورها مع علامة الضمير، فإرادة ذلك فيها يمنع الإضافة إليها، ألا ترى أنك إذا حُلْتَ بين المضاف والمضاف إلي بحرف جر نحو: غلامٌ لزيدٍ، لم تصح الإضافة، ومنع منها الحرف. فقوله تعالى: (بلِ مكرُ الليلِ والنهار) [سبأ/ 33]، قد خرج (الليل) و(النهار) في اللفظ بالإضافة إليهما عن أن يكونا ظرفين...، ومثله قول الشاعر:

---

(146) الإغفال: 64/2.

(147) الإغفال: 64 – 65.

رُبَّ ابنِ عَمَّ لسُلَيمَى مُشْمَعِل ... طبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ"[148]

وهذا التقرير من أبي علي ذهب إليه السيرافي أيضًا، حيث قال: "إذا قلت: (يا سارقَ الليلةِ)، فقد جعلتها مفعولا له على السعة، لا غير، وأضفت إليها اسم الفاعل، كما تقول: يا ضاربَ زيدٍ...، فإن قال قائل: لم جاز أن تكون (الليلة) ظرفا إذا لم تضف إليها، ولا يجوز أن تكون ظرفا إذا أضفت إليها؟

قيل له: معنى الظّرف ما كانت (في) مقدرة محذوفة، فإذا ذكرنا (في) أو حرفا من حروف الجر، فقد زال عن ذلك المنهاج، فإذا أضفناه إليه فقد صارت الإضافة بمنزلة حروف الجر، فخرج من أن يكون ظرفا"[149]. وجعل ابن يعيش الإضافة إلى الظرف من نتائج نصبه على أنه مفعول به توسعًا[150] .

ونازع ابن هشام الخضراوي في ما ذهب إليه أبو علي والسيرافي من أن تقدير (في) يمنع الإضافة حيث قال: "هذا غير ظاهر؛ لأن المضاف يقدَّر بـ (اللام)، وبـ (مِنْ) ومع ذلك لم يمنع من الإضافة"[151].

وقال ابن عصفور: "ما قاله الفارسي ضعيف عندي؛ لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ملفوظًا به وُجِد في باب (لا)

---

(148) الإيضاح: 183 – 184، البيت من الرجز، وهو للشماخ في ديوانه: 396، وهو له في الكتاب: 177/1، وشرح الكتاب للسيرافي: 33/2، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 11/1 نص على أن نسبته في كتاب سيبويه لجبار بن جزء ابن ضرار ابن أخي الشماخ، ويبدو أنه يعتمد على نسخة أخرى لكتاب سيبويه، وهو بلا نسبة في: التذييل والتكميل: 87/8، وشرح المفصل لابن يعيش: 188/2.

وانظر في الكلام على الآية: معاني القرآن للأخفش: 484/2، وشرح التسهيل لابن مالك: 244/2، , وانظر الكلام عن البيت في الكتاب: 177/1، وشرح الكتاب للسيرافي: 33/2، والتذييل والتكميل: 87/8.

(149) شرح الكتاب للسيرافي: 287/1.

(150) انظر: شرح المفصل/433.

(151) الأشباه والنظائر: 34/1 – 35.

والنداء، فإذا جاز ظاهرًا فمقدَّرًا أولى"[152]، ورأى أن العلة الصحيحة أن الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية[153].

ويرى الخوارزمي أن الظرف لا يضاف إليه؛ لأنه لو أضيف إليه لكانت الإضافة بمعنى (مِنْ) والظرف بمعنى (في) فيحصل بينهما تضاد [154].

أما ابن مالك فيذهب إلى أن الإضافة بمعنى (في)، قال: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في)، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح...، كقوله تعالى (لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) [البقرة/ 226]؛ ، وقوله تعالى (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) [سبأ/ 33]"[155] .

وقد انتقد ناظر الجيش ابن مالك في جعله الإضافة إلى الظرف بمعنى (في) فقال في نقده: "فليعلم أن الإضافة التي بمعنى أحد هذه الأحرف الثلاثة هي الإضافة المحضة التي هي المعنوية.

وأما الإضافة اللفظية فليست بمعنى حرف؛ لأن المقصود بها إنما هو تخفيف اللفظ، ومعنى الإضافة فيها مفقود؛ فمن أين يجيء معنى حرفها؟ وكلام المصنف في هذا الكتاب وفي بقية كتبه يوهم أن الإضافة معنوية كانت أو لفظية تقدر بحرف، وليس كذلك"[156] .

واستدل أبو حيان على أنها للتخفيف بأن المضاف لا يتعرف بها، وإن كان الذي أضيف إليه معرفة، كما في قول الشاعر:

رُبَّ ابنِ عَمَّ لسُلَيمَى مُشْمَعِل ... طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ[157]

فـ(طباخًا) لم يتعرف بإضافته إلى (ساعات الكرى) بدليل أنه نعت للنكرة (ابن عم)[158].

---

(152) الأشباه والنظائر: 35/1.

(153) انظر: الأشباه والنظائر: 35/1.

(154) التخمير: 1/4-3.

(155) شرح التسهيل: 221/3.

(156) تمهيد القواعد: 3162/7.

(157) البيت سبق تخريجه.

ورجح أبو حيان ما ذهب إليه أبو علي بقوله: "والصحيح عندي أنه لا يضاف إليه إلا بعد الاتساع فيه كما ذهب إليه أبو علي، لكن العلة فيه غير ما ذكره، وهو أن الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية؛ ألا ترى أن وَسَطًا إذا دخل عليها الخافض صارت اسماً بدليل التزامهم فتح سينها، و(وسَط) المفتوحة السين لا تكون إلا اسماً. والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية إلى الاسمية ما ذكره أبو الحسن في كتابه (الكبير) من أنهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان أكثر الظروف أخرج منها الإعراب، وأكثرها أيضًا لا يثنى، ولا يجمع، ولا يوصف، قال: فلما كانت كذلك كرهوا أن يدخلوا فيها ما يدخلون في الأسماء"[159].

وذهب يحي العلوي إلى أن الأصل في الإضافة أن تكون بمعنى (اللام) أو (مِنْ)، وأن الإضافة إلى الظرف اتساع في كون الإضافة بمعنى (في)[160]، وما ذهب إليه العلوي يناقض تفصيل ناظر الجيش في تقسيم الإضافة إلى الظرف، فهو يرى أنه قد يتوسع في الظرف، وقد لا يتوسع، بل يبقى على حاله ظرفا، فإن أضيف إليه وقد توسع فيه فالإضافة بمعنى (اللام)، وإن كان باقيا على ظرفيته دون توسع فالإضافة بمعنى (في) حينئذ[161].

ومع هذا التفريق منه في الإضافة إلى الظرف فقد ذكر أنه يلزم على القول بأن الإضافة تكون بمعنى (في) إذا أضيف إلى الظرف - وهو باق على الظرفية - محذور، وهو أن المنصوب على الظرفية لا بد فيه من تقدير (في) فلو أضيف إليه مع بقائه على الظرفية لزم أن تكون (في) مقدرة؛ لأن الظرف شأنه ذلك، ومتى كانت (في) مقدرة لزم الفصل بين

---

(158) انظر: التذييل والتكميل: 90/6.

(159) التذييل والتكميل: 90/6.

(160) المحصل في كشف أسرار المفصل: 1/ 39 (ب).

(161) انظر: تمهيد القواعد: 3163/7

المضاف والمضاف إليه بذلك الحرف المقدر، وإذا ثبت هذا انتفى أن يكون هناك إضافة بمعنى (في)[162].

والراجح أن الإضافة فيه على معنى (في)، والقول بذلك لا يقتضي منع الإضافة، قال ابن هشام الخضراوي: "الظرف على تقدير (في) إنما هو تقدير معنى، وليس المراد أنها مضمرة، ولا مضمَّنة، ولهذا لم تقتضِ الإعراب"[163].

ومن نماذج الاتساع بالإضافة إلى الظرف عند أبي علي ما يلي:

- قال أبو علي في قوله تعالى (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) [الفاتحة/3]: "اعلم أن الإضافة إلى (يوم الدين) في كلتا القراءتين[164] من باب: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ، اتّسع في الظرف فنصب نصب المفعول به ثم وقعت الإضافة إليه على هذا الحدّ، وليس إضافة اسم الفاعل هاهنا إلى اليوم كإضافة المصدر إلى الساعة في قوله: (وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ) [الزخرف/ 85]؛ لأن الساعة مفعول بها على الحقيقة، وليس على أن جعل الظرف مفعولا به على السعة، ألا ترى أن الظرف إذا جعل مفعولا على السعة فمعناه متّسعا فيه معنى الظرف؟ فلو جعلته ظرفا لكان المعنى: يعلم في الساعة، فلم يكن بالسهل، لأنّ القديم- سبحانه- يعلم في كل وقت، فإنّما معنى يعلم الساعة: يعرفها، وهي حقّ، وليس الأمر على ما الكفار عليه من إنكارها وردّها"[165]

- قال أبو علي: "ومن قال: (مودَّةَ بينِكِمْ)[166] [العنكبوت/ 25] أضاف المودة إلى البين، واتّسع في أن جعل الظرف اسما لمّا أضاف

---

(162) انظر: تمهيد القواعد: 3163/7 – 3164

(163) الأشباه والنظائر: 35/1

(164) سبق تخريج القراءتين.

(165) الحجة للقراء السبعة: 230/1.

(166) هي قراءة حمزة، انظر: معاني القرآن للفراء: 101/1، وهي له ولعاصم من رواية حفص في: السبعة للقراءات: 499.

إليه"[167], وقال أبو علي في قوله تعالى: (مِنْ عَذَابِ يومِئِذٍ) [المعارج /12]، و(مِنْ خِزْيِ يومِئِذٍ) [هود/66]، و(مِنْ فَزَعٍ يومِئِذٍ) [النمل/ 89] "(يومئذ) ظرف كسرت أو فتحت في المعنى إلا أنّه اتّسع فيه فجعل اسما، كما اتّسع في قوله: (بل مكرُ الليلِ والنهار) [سبأ/ 33]، فأضيف المكر إليهما، وإنما هو فيهما، وكذلك العذاب والخزي والفزع أضفن إلى اليوم، والمعنى على أن ذلك كلّه في اليوم، كما أن المكر في الليل والنهار، يدلّك على ذلك قوله: (وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَشَقُ) [الرعد/ 34]، (وَلَعَذَابُ الآخِرَةِ أَخْزَى) [فصلت/ 16]، وقوله: (لَا يَحْزُنُهُمْ الفَزَعُ الأكْبَرُ) [الأنبياء/ 103] وقوله: (فَفَزِعَ مَنْ في السَّمَوَاتِ ومَنْ في الأرْضِ) [النمل/ 87]، وقوله: (رَبَنَا إنَّكَ مَنْ تُدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ) [آل عمران/ 192]"[168].

(167) الحجة للقراء السبعة: 429/5، وانظر أيضًا: الإغفال: 242/2، وانظر الكلام عن الآية في: معاني القرآن للفراء: 2/ 315، وشرح التسهيل لابن مالك: 231/2.

(168) الحجة للقراء السبعة: 347/4، وانظر الكلام عن هذه الآيات في معاني القرآن للفراء: 327/1، 301/2.

3- الاتساع برفع الظرف نائبا للفاعل أو فاعلا أو خبرًا.

اتفق العلماء على جواز التوسع بالظرف المتصرف، ومن مواضع التوسع فيه أن يُرفَعَ فاعلا أو نائبا للفاعل أو مبتدأ أو خبرا، قال سيبويه: "واعلم أنّ الظُّروف من الأماكنِ مثل الظروف من اللَّيالى والأيَّام، في الاختصار وسعة الكلام. فمن ذلك أن يقول: كَمْ سِيرَ عليه من الأرض؟ فتقول: فرسخان أو ميلان أو بريدان، كما قلت: يومانِ. وكذلك لو قال: كَمْ صِيدَ عليه من الأرض؟ يجرى على هذا المجرى...، ويقال: أين سِيرَ عليه؟ فتقول: خَلْفَ دارك وفوقَ دارك. فإنْ لم تَجعله ظرفا، وجعلتَه على سعة الكلام رفعته على أَنّ (كَمْ) غيرُ ظرف، وعلى أنّ (أين) غيرُ ظرف...،وتقول: سِيرَ عليه يومٌ، فترفُعه على حدّ قولك: يومانِ...،وتقول: سِيرَ عليه غُدْوَةُ - يا فَتى - وبُكْرةُ، فترفع على مثل ما رفعتَ ما ذكرنا"(169).

وقال السيرافي: "الظروف قد توسعت فيها العرب، فأقاموها مقام الفاعلين والمفعولين فقالوا: ليلُكَ نائِمٌ ونهارُكَ بَطَّالٌ"(170).

ولخص السيوطي مواضع التوسع فيها بقوله: "قد يسند إلى المتوسع فيقع فاعلا...، ونائبًا عن الفاعل...، ويرفع خبرًا...، قال بعضهم: ويؤكد، ويستثنى منه، ويبدل، وإن لم يجر ذلك في الظرف؛ لأنه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول"(171).

وقد تطرق أبو علي للاتساع بالظرف وإخراجه عن الظرفية ورفعه، ومن نماذج ذلك:

-قال أبو علي: "ومن قال: (مودّةَ بينِكِمْ)[العنكبوت/ 25] أضاف المودة إلى البين، واتّسع في أن جعل الظرف اسما لمّا أضاف إليه، ومثل

---

(169) الكتاب: 219/1 – 220.

(170) شرح كتاب سيبويه: 256/2 – 257.

(171) الأشباه والنظائر: 36/1.

ذلك (أي: في الاتساع) قراءة من قرأ: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ)[172] [الأنعام/ 94] ومثله في الشعر:

أَتَتْهُ بِمَجْلُومٍ كأنَّ جَبِينَهُ ... صَلَاءَةُ وَرْسٍ وَسْطُهَا قدْ تَفَلَّقَا"[173]

-وقال أبو علي: "فأما قوله عزّ وجلّ: (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُوماتٌ) [البقرة/ 197] فإنّه يكون على: أشهر الحجّ أشهر معلومات، ليكون الثاني الأوّل في المعنى...، فالأشهر على هذا متّسع فيها مخرّجة عن الظروف، والمعنى على ذلك، ألا ترى أن الحجّ في الأشهر كما أن الموعد في قوله: (مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ) [طه/ 59] في اليوم إلّا أنّه اتّسع فيه فجعل الأول لمّا كان فيه، كما فعل ذلك في قوله (يوم الزينة), وإن قلت: موعدُكم موعدُ يومِ الزينة، فقد أخرجته أيضا على هذا التقدير عن أن يكون ظرفا، لأنك قد أضفت إليه، والإضافة إليه تخرجه عن أن يكون ظرفا، كما أن رفعه كذلك، ويدلّك على تأكد خروجه عن الظرف عطفك عليه ما لا يكون ظرفا، وهو قوله: (وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى) [طه/ 59]"[174].

-قال أبو علي: " ويجوز في (نهارك صائمٌ)[175] أن يكون الكلام على وجهه، لا يقدر فيه حذف المضاف، ولكن نسب الصيام إلى النهار لما كان فيه، كما أسند السير إلى الفرسخين لما فعل فيهما في قوله: (سِيرَ

---

(172) فهنا توسع فيه فخرج عن الظرفية، وارتفع على أنه فاعل. والقراءة نسبت لحمزة ومجاهد في معاني القرآن، للفراء: 345/1، وهي لابن كثير وأبو عمرو وعاصم فى رواية أبى بكر وابن عامر وحمزة في السبعة في القراءات: 263.

(173) الحجة للقراء السبعة: 429/5، والبيت من الطويل، قائله الفرزدق كما في ديوانه: 596، وهو له في الخصائص: 369/2، وشرح الكافية للرضي: 55/1، وتمهيد القواعد: 2016/4، ولسان العرب: 426/7 (وسط).

وانظر الكلام عن الآية في: معاني القرآن، للفراء: 345/1، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 273/2.

(174) الحجة للقراء السبعة: 123/1. وانظر الكلام عن آية البقرة في: معني القرآن للفراء: 119/1، وآية طه في: معاني القرآن، للفراء: 203/2، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: 360/3.

(175)انظر الكلام عن هذا القول في كتاب سيبويه:337/1،ومعاني القرآن للفراء: 362/2، والأصول في النحو:255/2

به فرسخان) [176]، وكما أُسندت الولادة إلى الستين في قوله : (وُلِد له ستون عاماً) [177] لما كان الولادة فيها"[178].

4- الاتساع بالفصل بالظرف والجار والمجرور.

الجار والمجرور يعامل كما يعامل الظرف في التوسع، ولهذا قال عنهما ابن هشام إنهما أَخَوَان[179]، وشرح خالد الأزهري مراد ابن هشام بقوله: "الظرف والجار والمجرور أخوان في التوسع فيهما، والتعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة، أو صلة، أو خبرًا، أو حالًا"[180]، وعلَّل ابن عصفور الاتساع بالجار والمجرور بسبب شبهه بالظرف، قال: "والمجرورات تشبه الظروف، ألا ترى أنَّ كل ظرف فهو في التقدير مجرور بـ(في)، ولذلك إذا أُضمر عاد إلى أصله فتقول: يومَ الجمعةِ صمتُ فيه. فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع"[181]

وقد اتفقت كلمة النحويين على أن الجار والمجرور كالظرف في التوسع به، قال أبو البركات الأنباري: "الظرف وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما"[182]، وقال أبو حيان: "الظروف، والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرهما من الفضلات"[183].

ومن مواضع التوسع بالظرف الجار والمجرور الفصل بهما، وقد عدَّد ابن مالك مواضع الفصل بهما، حيث قال: "الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين كان واسمها وخبرها، وبين الاستفهام

---

(176) انظر الكلام عن هذا القول في كتاب سيبويه: 223/1.

(177) انظر الكلام عن هذا القول في كتاب سيبويه: 230/1، والأصول في النحو:255/2.

(178) المسائل الحلبيات: 187.

(179) انظر: أوضح المسالك: 211/2.

(180) شرح التصريح: 527/1.

(181) شرح الجمل لابن عصفور: 440/1.

(182) الإنصاف: 435/2.

(183) الارتشاف: 1044/2.

والقول الجاري مجرى الظن، نحو: أغدًا تقول زيدا قائما...،ولو عومل غيرهما معاملتهما في ذلك لم يجز"[184].

وعدَّدها ابن هشام بقوله: "يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله ...، وفعل التعجب من المتعجب منه ...، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه...، وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن...، وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين (إذن) و(لن) ومنصوبهما"[185].

وقد سبقهما أبو علي في تعداد بعض مواضع الفصل بالظرف والجار والمجرور توسعًا، حيث قال: "الظرف قد اتسع في الفصل به ما لم يتسع بغيره؛ ألا ترى أنهم قد فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، وفصلوا به بين (إنَّ) واسمها، وبين (كم) ومميزها في قوله:

عَلَى أنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ... ثلاثُون للْهَجْر حَوْلًا كَمِيلًا"[186]

وتحدث في موضع آخر عن الفصل بالجار والمجرور توسعًا، فقال: "الظرف[187] قد استجيز فيه من الاتساع ما لم يستجز في غيره، ألا ترى أنه قد جاء:

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فإنَّ بِحُبِّها ... أَخَاكَ مُصَابُ القَلبِ جَمًّا بلابِلهُ[188]

ففصل بقوله: (بحبِهَا) بين إن واسمها، ولو كان مكان الظرف غيره لم يجز ذلك، ولم يحمل النحويون الظرف في ذلك على: كانت زيدًا الحمى تأخذُ. وقد جاز ذلك في الظرف؛ لأن الظرف قد اتّسع فيه في

---

(184) شرح التسهيل لابن مالك: 12/2، وانظر أيضًا: شرح الكافية الشافية لابن مالك: 405/1.

(185) مغني اللبيب: 909 – 910.

(186) المسائل الحلبيات: 258، و البيت من المتقارب، قائله عباس بن مرداس كما في ديوانه: 156، وهو من دون نسبه في: الكتاب: 158/2، والمقتضب: 55/3، والأصول في النحو: 316/1، والإنصاف في مسائل الخلاف: 250/2، ومغني اللبيب: 745.

(187) يقصد بالظرف هنا الجار المجرور كما هو واضح في حديثه.

(188) البيت من الطويل، لم ينسب لقائل، وهو في: الكتاب: 133/2، والأصول في النحو: 205/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 12/2، ومغني اللبيب: 909، وتمهيد القواعد: 1306/3، وهمع الهوامع: 494/1.

مواضع، ألا ترى أنهم قد قالوا: كم في الدار رجلًا، ففصلوا بينهما في الكلام، وقالوا: إنَّ بالزعفران ثوبَك مصبوغٌ، ولو قلت: إن زيدًا عمرًا ضاربٌ، تريد: إن عمرًا ضاربٌ زيدًا، لم يجز"[189].

ثانيًا: الاتساع بحذف حرف الجر

قال أبو علي متحدثًا عن الاتساع بحذف حرف الجر: "ومن هذا الباب أن يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر ثم يُتَّسع فيه فيحذف حرف الجر، فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني، فمن ذلك قولك: اخترتُ زيدًا من الرجال. ثم يُتَّسع فيه فتقول: اخترت الرجال زيدًا، واستغفرتُ الله من ذنبي، واستغفرتُ اللهَ ذنبي، وكذلك: أمرتُ زيدًا الخيرَ، وأمرته بالخير"[190]

وعلل أبو علي الاتساع بحذف حرف الجر بالقياس على الظرف، قال: "يكون الفعل يتعدى إليه على الاتساع كما كان يتعدى إلى الظرف على أنه مفعول به، واجتمع هذا الضرب في المفعول والظروف، لأن كل واحد منهما كان يتعدى إليه الفعل بتوسط الحرف، فلما استجزت حذفه من المفعول فيه، وجعلته مفعولاً به،كذلك استجزت حذفه من المفعول به في المعنى، فصار الفعل بمنزلة المتعدي"[191].

وروى أبو علي عن ابن السراج أنه نصَّ على أن حذف الحروف ليس بالقياس. وعلَّل ذلك بأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار, والحذف اختصار، واختصار المختصر إجحاف به[192].

ورأى ابن هشام أن حذف حرف الجر منه ما هو سماعي جائز في الكلام المنثور، نحو (نصحتُهُ، ونصحتُ له)، ومنه ما هو خاص بالشعر، كقول الشاعر:

---

(189) شرح الأبيات المشكلة: 270 – 271، وانظر نماذج أخرى في: الحجة للقراء السبعة: 412/3 – 413.

(190) الإيضاح: 173-174.

(191) المسائل البصريات: 912/2.

(192) انظر: الخصائص: 280/1 – 281.

....كَمَا عَسَلَ الطريقَ الثعلَبُ[193]

ومنه ما هو قياسي، وهو حذف الجار مع (أنْ)، و(أنَّ)، و(كي) .

وانفرد الأخفش الصغير علي بن سليمان بالقول باطراد الحذف والنصب فيما لا لبس فيه[194].

ومن النماذج التي ذكرها أبو علي لحذف الجار ونصب المجرور اتساعا ما يلي:

- قال أبو علي: "وقد يتَّسع، فيحذف حرف الجر، فيصل الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مخصوصًا من الأماكن، وذلك نحو قول الشاعر:

فَلأَبْغِيَنَّكُمُ قَنًا وعوارِضًا ... وَلأُقْبِلنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[195]

وقول الآخر:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[196]

والمعنى: كما عسَلَ في الطريق، ولأبغينَّكم بقنًا وعوارضَ"[197]

- وقال أبو علي في قراءة (ائتُوني زُبَرَ الحديدِ)[198] [الكهف/ 96]: "انتصاب (زبرَ الحديد) فإنك تقول: أتيتك بدرهم...، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ثم يجوز أن يحذف الحرف اتساعا، فيصل الفعل إلى المفعول الثاني على حدّ:

---

(193) البيت من الكامل، وتمامه (لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ)، قائله ساعدة بن جؤية كما في: الكتاب: 35/1، والجمل في النحو للزجاجي: 70، وهو بلا نسبة في: الخصائص: 3/ 322، وشرح الكافية الشافية: 635/2، ومغني اللبيب: 631، وهمع الهوامع: 152/2.

(194) شرح الكافية الشافية: 635/2

(195) البيت من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل كما في ديوانه: 55، ونسب إليه في: الكتاب: 163/1، وشرح الكتاب للسيرافي: 2/ 26، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: 227/2، والتذييل والتكميل: 39/8، والتذييل: 39/8.

(196) البيت سبق تخريجه.

(197) الإيضاح: 182، وانظر الكلام عن البيتين في المراجع المذكور في تخريجهما.

(198) هي قراءة عاصم من رواية أبي بكر، انظر: السبعة في القراءات: 400.

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ .... [199]

ونحوه"[200].

ثالثا: الاتساع بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه

قال أبو علي: "وإذا قال: مررتُ برجلٍ خيرُ ما يكونُ خيرٌ منكَ. فالجملة صفة للنكرة،...، فأما الذي فيه من الاتساع فإقامة المضاف إليه مقام المضاف في قوله: (خيرَ منك)، وهو يريد: خيرٌ من أحوالك، كما أن قولهم: (نهارُك صائمٌ) كذلك؛ لأن تقديره على ما يدل على تشبيهه في هذا الموضع حذف المضاف، أي: صاحب نهارك، وذو نهارك صائم، وهو هو. وقد حمل على هذا الوجه"[201]

- قال أبو علي: "وممّا يستقيم أن يكون انتصابه انتصاب المفعول به على السعة قوله تعالى: (وَأَتْبَعْناهُمْ فِي هذِهِ الدُّنْيا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ) [القصص/ 42]. يحتمل أن يكون: وأتبعناهم في هذه الدنيا لعنةً، ولعنةَ يومِ القيامة، فحذف المصدر، وأقام يوما مقامه، فانتصب انتصاب المفعول به، كما أنه لو لم يحذف المصدر وأضيف إلى اليوم ،كان كذلك"[202].

رابعًا: الاتساع بالمصدر بنصبه مفعولا به

يرى أبو علي أن المصدر يُتوسَّع فيه فينصب نصب المفعول به، قال: "وأما قوله: (وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ) [يونس/ 93]، فالمبوّأ يجوز أن يكون مصدرا، ويجوز أن يكون مكانا، والمفعول الثاني

---

(199) كلمة من بيت من بحر البسيط، وهو : أمرتُكَ الخيرَ ففعلْ ما أمرتَ به... فقد تركتك ذا مال وذا نشب، قائله: عمرو بن معد يكرب الزبيدي كما في ديوانه: 63، وهو له في: الكتاب: 37/1، ونص ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه: 170/1 على أنه لخفاف بن ندبة أو عباس بن مرداس، وهو بلا نسبة في: المقتضب: 36،2، وشرح المفصل لابن يعيش: 427/1.

(200) الحجة للقراء السبعة: 176/5، وانظر الكلام عن الآية: معاني القرآن، للفراء: 164/2، والكلام عن البيت في الكتب التي ذكرت في تخريجه.

(201) المسائل الحلبيات: 187.

(202) الحجة للقراء السبعة: 227/1-228 .

على هذا محذوف كما حذف من قوله: *(وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ)* [الأعراف/ 74]، ويجوز أن ينصب المبوّأ على الاتساع - وإن كان مصدرا - نَصْبَ المفعول به، ألا ترى أنه أجاز ذلك في قوله: أما الضَّربُ فأنت ضارب"[203].

المفعول به في المثال الذي مثَّل به أبو علي هو ضمير المصدر، أي : ضاربُهُ، ومن أقوى أدلة نصب الظرف على أنه مفعول به اتساعًا أن الفعل يصل إلى ضميره من دون حرف جر في مثل: اليوم صمتُهُ.

وقد وضع سيبويه للمصدر المفعول به اتساعًا بابا، وهو (هذا باب ما يكون من المصادر مفعولًا)، ومما قال فيه: "تقول: سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ، وضُرِبَ به ضربٌ ضعيفٌ. فأَجريتَه مفعولا، والفعلُ له"[204]، ومراده أن المصدر قبل رفعه نائبًا للفاعل نُصِبَ نَصْبَ المفعول به، ثم رفع على أنه نائب فاعل، ومما يفسر هذا قول المبرد: " و(سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ) على ما فسرت لك من تصيير المصادر والظروف مفعولات"[205]، وأوضح منه قول ابن السراج: "واعلم أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة، وذلك نحو قولك: سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ, وضُربَ من أجل زيد عشرونَ سوطًا, واختُلِفَ بِهِ شهرانِ, ومُضِيَ به فرسَخَانِ"[206].

وقد انتقد أبو حيان ابن مالك؛ لأنه فهم منه أنه يرى أن النصب على المفعولية خاص الظرف، ورد عليه بقوله: "ظاهر كلامه اختصاص الظرف المتصرف بالتوسع فيه بأن يجعل مفعولًا به على طريق المجاز؛ ولا يختص ذلك بهذا الظرف، بل يجوز ذلك في المصدر المتصرف أيضًا، فينصب مفعولًا به على التوسع والمجاز"[207].

---

(203) الحجة للقراء السبعة: 4/311 – 312.

(204) الكتاب: 1/28.

(205) المقتضب: 4/59.

(206) الأصول: 1/79.

(207) التذييل: 8/83.

ودلل على جواز التوسع فيه برفعه نائبًا للفاعل، قال: "ولو لم يصح فيه ذلك ما جاز أن يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت: ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ؛ لأن بناءه ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به"(208).

وتكاد كلمة النحويين تتفق على أن رفع المصدر نائبا للفاعل فرع عن الاتساع فيه بنصبه نصب المفعول به، ولم أجد أحدًا خالف في هذا سوى ناظر الجيش، فقد أطال في الرد على تقرير أبي حيان، ومما قال: "لا نسلم أن إقامته مقام المفعول فرع عن نصبه نصب المفعول به، بل نقول: إن المصحح لإقامة المصدر مقام الفاعل هو المصحح لوقوعه فاعلا، وهو الملابسة التي بينه وبين الفعل...، وحاصل الأمر: أن المصدر يتوسع فيه بالإسناد إليه، ولا يتوسع فيه بأن ينصب مفعولا به ولا بأن يضاف إليه؛ إذ لا داعية تدعو فيه إلى ذلك"(209)، وقال: "وأما ما مثّل به الشيخ وهو: الكرم أكرمتُهُ زيدًا، فلا أعرف ما المانع فيه من أن يكون الضمير منصوبا على المصدر"(210).

لكن المعنى يؤيد ما ذهب إليه النحويون، وذلك لأن نائب الفاعل في الأصل هو المفعول به، أي: هو ما يقع عليه الفعل، فما يقوم مقامه يجب أن يشاركه الوظيفة نفسها، وهي إيقاع الفعل عليه من حيث المعنى، وهذا لا يتأتى في المصدر إلا إذا حُوِّل قبل نيابته إلى وظيفة المفعول به.

---

(208) المرجع السابق: 83/8.

(209) تمهيد القواعد: 2039/4 – 2040.

(210) تمهيد القواعد: 2039/4.

خامسًا: الاتساع بقلب الإعراب

القلب في الإعراب هو نصب الفاعل ورفع المفعول مثل قولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ[211]، وهو اتساع في الكلام كما نص على ذلك المبرد[212]، وقال عنه ابن جني إنه كثير في اللغة العربية[213].

وقد اختلف في جوازه في الكلام، فمن العلماء من لم يرَ جوازه، وحكم عليه بالشذوذ كما هو رأي ابن السراج[214]، ومنهم من يرى أنه ضرورة، قال السيرافي: "اعلم أن الشاعر قد يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولا، والمفعول فاعلا، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه"[215].

وهذا هو قول جمهور النحويين، قال ابن عصفور: " ما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس""[216]

وقال أبو حيان: "والذي صححه أصحابنا (أي: البصريين) أنه لا يجوز في الكلام، ولا يجوز في الشعر إلا في حال الاضطرار...، والصحيح أن أكثر ما جاء من القلب سببه التضمين، وقد يجيء منه في الضرورة ما لا يلوح فيه وجه التضمين، بل قلب لمجرد الضرورة"[217].

ورأى السيوطي أنه جاء في الشعر وغير الشعر مما فُهِم معناه، ولم يُلبِس، وأنه يحفظ، ولا يقاس[218].

ومن العلماء من رأى جوازه في الكلام والشعر اتساعًا لفهم المعنى، واستدل لهذا المذهب بقوله تعالى: (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ)

---

(211) انظر القول في:

(212) انظر الكامل للمبرد: 290/1.

(213) التمام في تفسير أشعار هذيل: 180

(214) الأصول: 364/3.

(215) شرح الكتاب للسيرافي: 239/1.

(216) شرح الجمل لابن عصفور: 602/2.

(217) التذييل: 280/6 – 282.

(218) همع الهوامع: 7/2.

[القصص/ 76]، أي: لتنوءُ بها العصبةُ، لأنَّ معنى ناء بكذا: نهضَ به بِثقَلٍ، والمفاتيح لا تُثقَل بالعصبة وإنّما العصبة تُثقَل بها"[219].

ونسب أبو حيان هذا القول لأبي عبيدة، وما في كتابه (مجاز القرآن) يفهم منه ذلك حيث فسر الآية على أن فيها قلبًا[220].

وهذا هو الظاهر من قول أبي علي، فقد نص على أن آية (لتنوء بالعصبة) فيها قلب كما خرَّجها أبو عبيدة[221]، ويؤيد هذا – أيضًا - تخريجه لقراءة : (لو تَسَوَّى)[222][النساء/ 82] على القلب[223]، وسأورد نصه كاملا في ذكر النماذج، ويحتمل أن أبا علي يرى أنها قليلة، فلا يقاس عليها، فورودها في القرآن دليل فصاحتها، لكن ما ورد منها قليل، فيحفظ، ولا يقاس عليه.

والراجح أن القلب ضرورة، وما سمع منه في النثر قليل، لا يقاس عليه، وآية (لتنوء بالعصبة) خرَّجها العلماء على غير القلب، قال المبرد: "إنما التقدير: لتنوء بالعصبة، أي : تجعل العصبة مثقلةً كقولك : انزلْ بنا، أي : اجعلنا ننزل معك، وكقولك : ارحل بنا يا فلان، أي : اجعلنا نرحل معك"[224].

وخرج ابن عصفور الآية على: "أن تكون الباء للنقل بمعنى الهمزة، فيكون معنى (لتنوء بالعصبة): لتنوء العصبة"[225]. وإذا دخل في الدليل الاحتمال بدل به الاستدلال.

ومن نماذج الاتساع بالقلب عند أبي علي ما يلي:

- قال أبو علي: "قراءة نافع وابن عامر: (لو تَسَوَّى) [النساء/ 82] المعنى: لو تتسوَّى فأدغم التاء في السين لقربها منها، وهذا مطاوع لو

---

(219) انظر: الأصول في النحو: 3/ 466، وشرح الجمل لابن عصفور: 293/2، التذييل: 280/6.

(220) انظر: مجاز القرآن: 39/2.

(221) انظر: الحجة للقراء السبعة: 353/6 – 354.

(222) القراءة قرأ بها نافع وابن عامر، انظر: السبعة في القراءات:234، ,التيسير في القراءات السبع: 96.

(223) الحجة للقراء السبعة: 162/3.

(224) الأصول: 466/3.

(225) شرح الجمل لابن عصفور: 602/2

تَسوَّى[226]؛ لأنّك تقول: سوّيته فتسوّى...، وفي هذا الوجه اتساع؛ لأنّ الفعل مسند إلى الأرض، وليس المراد: ودّوا لو تصير الأرض مثلهم، إنّما المعنى: ودّوا لو يصيرون يتسوَّون بها، لا تَتَسوَّى هي بهم، وجاز ذلك؛ لأنّه لا يُلبِس، وقالوا: أدخلَ فوه الحجرَ. لما لم يلتبس"[227].

-وقال أبو علي في قول الشاعر:

ما زالَ مُذْ وَجَفَتْ في كلِّ هَاجِرَةٍ بالأَشْعَثِ الوَرْدِ إلاَّ وَهْوَ مَهْمُومُ [228]

"فاعل (وجفت) الأرض، وجعلها هي الواجفة بالأشعث، وإنما الأشعث هو الواجف في الأرض، وهذا كما قالوا: سالت بهم الفجاج، والمعنى أنهم هم سالوا، وجروا في الفجاج.

ويجوز على ترك الاتساع والقلب، أن يكون فاعل جرى السفا، دون القنع، كما أن فاعل يركضه المطرد، دون الرهاء"[229] .

سادسًا: الاتساع بمجيء (أو) بمعنى الواو في العطف

قال أبو علي: " قوله:

..... **مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ ... صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ...** [230]

وقوله:

وكان سِيَّانَ أنْ لا يسرحوا نعمًا... أو يسرحوه..... [231]

---

(226) كذا في نص الكتاب المحقق، والظاهر أن الصحيح: لِ (سَوَّى)، أي للفعل (سَوَّى) بدليل ما بعده.

(227) الحجة للقراء السبعة: 162/3

(228) البيت من البسيط، قائله ذو الرمة، ديوانه:1/ 439،وهو له في: تهذيب اللغة: 407/1 (شعث)، وهو بلا نسبة في : ارتشاف الضرب: 2399/5، وخزانة الأدب: 350/3.

(229) شرح الأبيات المشكلة: 482.

(230) البيت من الطويل، وتمامه: (وَظَلَّ طُهَارةُ اللَّحمِ مِنْ بَينِ مُنْضِجٍ ... صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ)، وهو من معلقة امرئ القيس، وهو في ديوانه: 22، ونسب له في: معاني القرآن للفراء: 346/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 386/1، والمقاصد النحوية: 1633/4، ومن دون نسبة في: التذييل: 318/4، ومغني اللبيب: 600.

(231) البيت من البسيط، نسب لرجل من هذيل في: الحجة للقراء السبعة: 266/1، 367/3، وهو لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة طويلة كما في الخزانة: 136/5، وقال البغدادي: "وجميع النحويين رووا هذا البيت

إنما جاز بـ (أوْ) اتساعاً، وذلك أنهم لما رأوا (أوْ) يجمعُ بها ما بعدها وما قبلها كما جمع ذلك بالواو - وإن كان المعنى مختلفاً - شبهوها بها، فعطفوا بها في هذا الموضع كما يعطف بالواو، وأكدَ ذلك العلمُ بأن الموضع يقتضي اثنين فصاعدا، ولا يقتصر فيه على أحد الاسمين"[232].

ومجيء (أو) بمعنى الواو من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[233]، فقد أثبته الكوفيون[234]، ونُسب للأخفش والجرمي[235] وابن قتيبة[236] واختاره ابن مالك، قال: "(أو) قد تقع موضع (الواو) وذلك إذا أمن اللبس"[237].

ورأى ابن جني أن هذا من تدريج اللغة، وهو أن يشبه شيء شيئا من موضع فيمضي حكمه على حكم الأول ثم يرقى منه إلى غيره، فـ (أو) تفيد الإباحة، وهي جواز جمع الشيئين، وهي بهذا تشبه معنى (الواو)، ثم تدرجت، وكانت في معناها في ما ليس له علاقة بمعنى الواو[238]، وقد علَّق عبد القادر البغدادي على قول ابن جني هذا بقوله: "وقد أخذ هذا من كلام أبي علي في (التذكرة القصرية) قال: إنما جاز (أو) مع (سِيَّان) اتساعا، وذلك أنهم لما رأوا أن (أو) يجمع بها ما قبلها، وما بعدها كما جمع بالواو - وإن كان المعنى مختلفا - شبهوه بها، فعطفوا بها في هذا الموضع ،كما يعطف بالواو، وكذلك

كذا، وقد رأيته ملفقا من بيتين في قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي وهما:(وقال راعيهم سيان سيركم ... وأن تقيموا به واغبرت السوح)، و(وكان مثلين أن لا يسرحوا نعما ... حيث استرادت مواشيهم وتسريح)، وعلى هذا لا شاهد فيه" خزانة الأدب: 137/5، وهو بلا نسبة في: الخصائص: 349/1.

(232) المسائل البصريات: 725/1 -726.

(233) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 391/2.

(234) انظر: أمالي ابن الشجري: 77/3، واللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 424، ومغني اللبيب: 88

(235) انظر: مغني اللبيب: 88، وشرح التصريح: 174/2، وشرح الأشموني: 382/2.

(236) انظر: خزانة الادب 258/10.

(237) شرح الكافية الشافية: 1222/3.

(238) انظر: الخصائص: 349/1.

العلم بأن هذا الموضع يقتضي اثنين فصاعدا، ولا يقتصر فيه على أحد الاسمين"[239].

وحجة الكوفيين في مجيئ (أو) بمعنى الواو أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب[240]، فهم يرون أنَّ الشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثرُ من أن تُحْصَى[241].

قال ابن الشجري: "ولهم فيه احتجاجات من القرآن، ومن الشّعر القديم"[242].

ومنع ذلك البصريون، واحتجوا بأن الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له؛ لئلا يفضي إلى اللبس وإسقاط فائدة الوضع، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل[243].

وأما ما احتج به الكوفيون من الشواهد القرآنية والشعرية فلا دليل عليه؛ لأنها كلها قابلة للتخريج على أصل معنى (أو) وهو الإباحة و التخيير[244]، وإذا دخل الدليل الاحتمال بدل به الاستدلال.

والبيت الأول الذي ذكره أبو علي: (**صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ**)، قال عنه أبو حيان: "تأوله شيوخنا على أن يكون (أو قَدِيرٍ) معطوفًا على قوله: (**مُنْضِجٍ**) لا على محل (**صَفِيفَ**)، ويكون على حذف مضاف، و(أو) بمعنى الواو، والتقدير: من بين منضج صفيف شواء أو طابخ قدير، ثم حذف (طابخ)، وأقيم المضاف إليه مقامه، وتكون إذ ذاك (بين) قد وقعت بين

---

(239) خزانة الأدب: 136/5.

(240) انظر: الإنصاف: 391/2.

(241) انظر: الإنصاف: 393/2.

(242) أمالي ابن الشجري: 77/3، وانظر الآيات والشواهد الشعرية التي احتج بها الكوفيون في: أمالي ابن الشجري: 73/3، 77، والإنصاف في مسائل الخلاف: 391/2 – 393، ومغني اللبيب: 88 – 91.

(243) انظر: الإنصاف: 3934/2، واللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 424

(244) انظر في توجيه شواهد الكوفيين: الإنصاف: 393/2 -396، أمالي ابن الشجري: 73/3، 77.

شيئين، وهما: منضج صفيف شواء، وطابخ قدير معجل، ويكون التقسيم صحيحًا"[245].

(245) التذييل: 319/4

سابعًا: الاتساع بالحمل على معنى الاسم الموصول

قال أبو علي في قول الشاعر:

أأنتَ الهِلاليُّ الذي كنتَ مرَّةً ... سمعنا به والأرحبيُّ المعلَّفُ(246)

"في هذا البيت أنه قال: الذي كنتَ مرَّةً سمعنا به، فحمل بعضَ الصِّلة على الخطاب، وبعضه على الغيبة، ويدلُّ على أنَّ الأصلَ عندهم، في (أنا الذي فعلتُ): أنا الذي فَعَلَ، أنَّ قولهم: (أنا الذي فعلتُ) محمولٌ على المعنى، والمرادُ في الأصل: فَعَلَ، إلاَّ أنه لمَّا كان الضميرُ الذي في (فعلتُ) هو الذي في المعنى، كما أنَّ ضميرَ الغيبة هو (هو) في المعنى، وكلاهما المخاطبُ، اتَّسعَ، فوضعَ لفظَ المتكلِّم موضع لفظِ الغيبة"(247)

إذا وقع الاسم الموصول بعد ضمير متكلم أو غائب فإن الضمير العائد على الاسم الموصول الأصل فيه أن يكون مطابقًا للاسم الموصول، فيكون ضميرَ غائبٍ، وفي نص أبي علي السابق يذكر أنه يجوز اتساعًا أن يكون الضمير مطابقًا للضمير السابق على الاسم الموصول، فيكون في هذه الحالة محمول على معنى الاسم الموصول، وليس لفظه.

ويلخص ابن عصفور هذا الحكم بقوله: "يجوز في (الذي)، و(التي) وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفظ، فيكون الضمير العائد عليهما غائبًا كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة، والحمل على المعنى، فيكون الضمير العائد عليه حسب الضمير الواقع قبل الموصول، وإن شئت حملت في جميع ما ذكر بعض الصلة على اللفظ، وبعضها على المعنى، إلا أن الأولى أن يبدأ بالحمل على اللفظ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى...، وكذلك يجوز في (الذي)، و(التي) وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفظ، فيكون الضمير العائد عليهما غائبًا

---

(246) البيت من الطويل، ونسبه أبو علي في هذا النص في شرح الأبيات المشكلة: 398 لحميد بن ثور، ولم أجده في ديوانه، وهو من دون نسبة في: المقرب: 1/ 63، وشرح التسهيل: 211/1، وارتشاف الضرب: 2203/4، وتمهيد القواعد: 445/1، وهمع الهوامع 337/1.

(247) شرح الأبيات المشكلة: 398 - 399

كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة، والحمل على المعنى، فيكون الضمير العائد عليه حسب الضمير الواقع قبل الموصول، وإن شئت حملت في جميع ما ذكر بعض الصلة على اللفظ، وبعضها على المعنى، إلا أن الأولى أن يبدأ بالحمل على اللفظ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى"[248].

ونصَّ ابن النحاس على أن الحمل على اللفظ أكثر، وعلل ذلك بأن اللفظ إلى اللفظ أقرب من المعنى إلى اللفظ[249]، والحق أنه لا يحتاج لمثل هذا التعليل؛ لأنه الأصل كما نبه إلى ذلك أبو علي في نصه الذي أوردته سابقًا.

الخاتمة

من أهم النتائج التي خرج بها هذا البحث:

-أن للاتساع في اللغة العربية مفهومين، مفهومًا عامًا، ومفهومًا نحويًّا خاصًا.

-قلَّ من أفرد من النحويين بابا للاتساع؛ إذ لم يصنع ذلك سوى خمسة منهم، وهم سيبويه، وابن السراج، وابن جني، وابن عصفور، والسيوطي.

-أن أبا علي الفارسي خرَّج بعض الظواهر اللغوية على الاتساع بمفهوميه العام والنحوي الخاص.

-أن من القواعد التي ذكرها أبو علي للاتساع: (لا اتساع من دون أصل)، و(لا يتوارد على موضع واحد اتساعان فأكثر)، و(لا يُتّوسَّع في المتوسَّع فيه)، و(الاتساع في الفرع أقل من الاتساع في الأصل).

-أن أكثر مظاهر الاتساع النحوي لدى أبي علي الفارسي الاتساع بالظرف، ومن أهم ما يتوسع إليه الظرف نصبه على أنه مفعول به

---

(248) المقرب: 63/1.

(249) انظر: التعليقة على المقرب: 110.

اتساعًا، والإضافة إليه، ورفعه نائبا على الفاعل أو خبرًا، والفصل به في مواضع لا يجوز الفصل فيها.

-أن الظرف إذا تُوسع فيه، وخرج عن الظرفية يظل معناه معنى الظرف.

- أن من الاتساع النحوي بمعناه العام الاتساع بقلب الإعراب، والاتساع بمجيء (أو) بمعنى الواو، والاتساع بالحمل على المعنى.

ثبت المصادر والمراجع

أولا: المصادر المخطوطة

[1] رسالة في التوسعات في كلام العرب، تأليف: ابن كمال باشا، نسخة مكتبة كلية الإلهيات جامعة مرمرة، إسطنبول، رقم (331)، ضمن مجموع، لوح (51-52) .

[2] المحصل في كشف أسرار المفصل، تأليف: يحي العلوي، مخطوطات مكتبة برلين.

ثانيا: المصادر والمراجع المطبوعة

[3] ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(1)، 1418هـ.

[4] الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط(1)، 1406هـ.

[5] الإغفال، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية، 1424هـ – 2003 م.

[6] الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

[7] أمالي ابن الشجري، ابن الشجي، ت: د محممود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط(1) ، القاهرة، 1411هـ.

[8] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، ط(1)، 1424هـ-2003م.

[9] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[10] الإيضاح العضدي/ أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط(1)، 1389 – 1969م.

[11] البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات، كمال الدين الأنباري،
تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط(2)، 1417هـ _ 1996م.

[12] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري،
د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط(1)، 1406هـ - 1986م.

[13] تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط (1)، 1406هـ - 1986م.

[14] التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، صدر الأفاضل القاسم بن حسين الخوارزمي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط(1)، 1990م.

[15] التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، وكنوز إشبيليا، ط1.

[16] التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبع مختلف حسب رقم الجزء، الجزء الثاني عام: 1412هـ - 1992م.

[17] التفسح في اللغة، رواية أبي الحسين الخزاز، تحقيق: د.عادل العبيدي، دار دجلة، العراق، ط(1)، 2011م.

[18] التمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جني، ت: أحمد ناجي القيسي، وآخران، مطبعة العاني، بغداد، 1381هـ، 1962م، ط 1.

[19] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بن يوسف ناظر الجيش، تحقيق: أ د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط(1)،1428هـ-8 200 م.

[20] هذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط(1)، 2001م.

[21] التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط(2)، 1404هـ/ 1984م.

[22] الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1404هـ – 1984م.

[23] الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي -
بشير حويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق ، بيروت، ط(2)، 1413هـ - 1993م .
[24] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط(4)، 1418هـ - 1997م.
[25] الخصائص، ابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي،
بيروت، لبنان.
[26] دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني الدار، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط(3)، 1413هـ - 1992م.
[27] ديوان أبي ذؤيب الهذلي. تحقيق: د. أحمد خليل الشال. مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، مصر، بورسعيد، ط(1)، 2014م.
[28] ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط(2)، 1425 هـ- 200 م.
[29] ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، 1981م.
[30] ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تأليف: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، ط(1)، 1982 م - 1402 هـ
[31] ديوان الشماخ، تحقيق: صلاح الدين الهادي ضمن سلسلة ذخائر العرب كتاب رقم: 42، نشر دار المعارف، القاهرة، مصر.
[32] ديوان عباس بن مرداس، جمع وتحقيق: يحي الجبوري، نشر وزارة الثقافة والإعلام في جمهورية العراق، بغداد، 1968م.
[33] ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر ابن الأنباري عن ثعلب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.

[34] ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
[35] ديوان القطامي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط(2)، 1991م.
[36] ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 138 هـ - 1965 م.
[37] السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط(2)، 1400هـ.
[38] سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)، 1421هـ- 2000م.
[39] سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين السخاوي، تحقيق: د.محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط(2)، 1415هـ- 1995م.
[40] شرح الأبيات المشكلة الإعراب أو كتاب الشعر، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.
[41] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تأليف: نور الدين الأشموني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(1)، 1419هـ- 1998م.
[42] شرح تسهيل الفوائد، تأليف: جمال الديم بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط(1)، 1410هـ - 1990م.
[43] شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تأليف: خالد الأزهري، نشر: دار الكتب العلمية، يروت، لبنان، د(1)، 1421هـ- 2000م.
[44] شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط(1)، 1419هـ-1999م.
[45] شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، ت: د محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، 1979م.

[46] شرح الجمل، ابن عصفور، ت: د صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1402هـ-1982م.

[47] شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تأليف: رضى الدين، تحقيق:
أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط(1)، 1395هـ - 1975م.

[48] شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تأليف: أبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد
حسن مهدي، علي سيد علي، نشر: دار اكتب العلمية، ط(1)، 1429هـ – 2008م.

[49] شرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، ط(1). 1402هـ – 1982م.

[50] شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

[51] شعر عمرو بن معد يكرب، جمعه مطاوع الطرابيشي، مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق، ط(2)، 1985م.

[52] علل النحو، ابن الوراق، تحقيق: محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط(1)، 1420هـ - 1999م .

[53] فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي إحياء التراث العربي، ط(1)، 1422هـ - 2002م

[54] القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تصحيح نصر الهوريني، دون دار طبع، أو تاريخ الطبع.

[55] الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(3)، 1417 هـ - 1997 م.

[56] كتاب سيبويه، سيبويه، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ، ط3.

[57] لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان.

[58] اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، دار الفكر.

[59] اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: د.فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م

[60] مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1381هـ.

[61] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة.

[62] المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمد الشاطر أحمد، دار المدني، القاهرة، ط(1)، 1405هـ – 1985م.

[63] المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، ت: أ. د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1407هـ.

[64] المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002 م.

[65] المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: ظ. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.

[66] معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط(1) .

[67] معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش، ت: فائز فارس، 1410هـ، ط 2.

[68] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين يوسف بن هشام، تحقيق:
د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط(6)، 1985م.
[69] المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: دعلي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط(1)، 1993م
[70] المفضليات، المفضل الضبي، تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط(6).
[71] المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط(1)، 1431 هـ-2010 م.
[72] المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، ط(1)، 1392 – 1972م.
[73] نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)،1412 - 1992 م
[74] معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ .
[75] المقتضب، تأليف: محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: د. محمد عظيمة، نشر: عالم الكتب، بيروت، لبنان.
[76] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

ثالثا: المجلات العلمية

[77] الظرف المشبهة بالمفعول به، د. مؤمن بن صبري غنام، بحث منشور في مجلة جامعة القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، 18، عدد 37.

[78] مفهوم الاتساع وضوابطه، د. بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب، بحث نشر ضمن مجلة جامعة الإمام عدد (29) محرم 1421هـ.

Grammatical Flexibility as per Abi Ali Alfarsi "Concept, Rules and its Different Forms"

Dr. Suleiman bin Ali Aldohyyan
Associate Professor in the Department of Arabic language and literature, in the Faculty of Arabic Language and Social Science, University of Qassim

Abstract. This paper discusses the subject of grammatical flexibility (Alettisa'a Alnahwey) with reference to one of the most famous scholars in the field of Arabic grammar; namely, Abu Ali Alfarsi (died: 377H, 987G). This paper consists of an introduction, two parts and a conclusion. The introduction explains the concept of grammatical flexibility in Arabic. The first part discusses the concept of grammatical flexibility and its rules as per Abi Ali Alfarsi, while the second part shows the different forms of grammatical flexibility as per Abi Ali Alfarsi. The conclusion summarizes the findings of this research paper.